بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

معوقات استدامة مشاريع التنمية في المجتمعات الريفية

(دراسة حالة : مشروع ادارة الاحواض المائية - ولاية النيل الأزرق- (قري الكَدالُو)

Constrains Of Sustainability Of Development Project In Rural Communities

(Case Study : Water Basin Management Project -

Blue Nile State – (Alkadalo Villages))

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية

إعداد :

محمد عبد الكريم بقي

بكالوريوس شرف في الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (2005م)

إشراف الدكتورة :

اميمة بشير خالد

1440هـ - 2019م

Sudan University of Science & Technology

College of Graduate Studies

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

كلية الدراسات العليا

صفحة الموافقة

اسم الباحث : محمد عبد الكريم يحيى حمايوت

عنوان البحث : معوقات استدامة مشاريع التنمية في المجتمعات الريفية دراسة حالة: مشروع إدارة الأحواض المائية بولاية النيل الأزرق جنوب الكلاكلة

Constraints of Sustainability Development Projects in Rural Communities (Case Study-Water Basin Management Project Interventions in Blue Nile State Al Kadalo Villages)

موافق عليه من قبل :

الممتحن الخارجي

الاسم: محمد زكريا يحيى عبيد

التوقيع: ..... التاريخ: 4-2-2019

الممتحن الداخلي

الاسم: د. أبوبكر عبد الرحيم

التوقيع: ..... التاريخ: 4-2-2019

المشرف

الاسم: د. أحمد ياسين خالد

التوقيع: ..... التاريخ: 4-2-2019

ص.ب 407 فاكس/ 83 769363 البريد الالكتروني cgs @ sustech edu.

الآيـــــة

﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطَامًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾

صدق الله العظيم

سورة الزمر الآية ﴿21﴾

إهداء

أُهدي هذا الجَهد المتواضع إلي كل :

الحادِبين في حقل العلم والمعرفة

المانحين وشركاء التنمية

وكلاء التغيير والتنمية

جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا

العفيفين والشرفاء في بلادي

أفراد أُسرتي الكـــريمة

الكادحين من اجل العيش الكريم

الدفعة 11 دراسات عليا إرشاد زراعي

فإن أخطأت فلي جرمه ، فإن أصبت فلكم غنمه

الشكر والعرفان

ما أجمل أن تأتي لحظات الشكر والعرفان الجميل ، الشكر لمن بذلوا الكثير من اجلي

الشكر لله من قبل ومن بعد ، أن منا علي بالخير والتوفيق علي انجاز هذه الرسالة

الشكر الي من تَشرفتُ بقبولها الإشراف، علي هذه الرسالة، تلك الإنسانة الراقية ، الدكتورة اميمة بشير خالد التي لمست منها روح التواضع وفن الاعتذار وحسن التقدير ،،

كانت خير سند ومعين لي علي إتمام هذا الانجاز الثر

الشكر موصول الي من حَفزُونيِ بجميل العبارات وقدموا لي الأفكار والمعلومات ربما دون أن يشعروا بقيمة جهدهم ، فلهم مني الشكر والتقدير

،،، اخص منهم ،،،

السيد مدير جهاز الإحصاء المركزي – ولاية النيل الأزرق الأستاذ إدريس عبدا لله إدريس، والسيد مدير ادارة التعاون والتجارة وزارة المالية بولاية النيل الأزرق محمد عبد الشافي سليمان

رفقاء دربي بوزارة الزراعة– ولاية النيل الأزرق

أتقدم بالشكر والتقدير للسادة الأفاضل الأستاذ أمية قسم الله ، الدكتورة الشفاء علي الميرغني ، الدكتورة سعاد إبراهيم علي تحكيمهم الاستبانة

كما لا يفوتني أن اجزي الشكر أجزله للجنة المناقشة ،د.ابوبكر الصديق جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا قسم الإرشاد الزراعي و د.محمد زكريا جامعة الخرطوم قسم الإرشاد الزراعي، علي ما قدموه من ملاحظات وإيضاحات قيمة ،ساهمت في إعطاء الدراسة الطابع العلمي الرصين

أخيراً أرسل صوت شكر خاص جداً لأفراد أسرتي الكريمة علي عونهم السخي وصبرهم الجميل لإكمال مسيرتي التعليمية .

مستخلص الدراسة

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أهم معوقات إستدامة مشاريع التنمية في المجتمعات الريفية ، بالتطبيق علي تجربة مشروع ادارة الاحواض المائية – تجمع قري الكدالو بولاية النيل الأزرق، من خلال معرفة بعض أهم الخصائص الشخصية للمبحوثين المؤثرة علي استدامة مشاريع التنمية بالمنطقة ، تحليل المعوقات والصعوبات التي تواجه المجتمعات الريفية وتحد من استدامة مشاريع التنمية الريفية واكتشاف العلاقة بين درجة توفر الدعم الخارجي ومشاركة المجتمع علي استدامة مشاريع التنمية الريفية بمنطقة الدراسة ، استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي، صممت إستبانة مكونة من (28) سؤال ،تم اختيار عينة عنقودية عشوائية مرحلية مكونة من (164) مبحوث من المجتمعات المستفيدة من خدمات المشروع تمثل نسبة (5%) من مجتمع الدراسة والبالغ (3278) نسمة ،تم جمع البيانات الأولية بواسطة الاستبانة وأداتي الملاحظة والمقابلة ،كما جمعت البيانات الثانوية من الدراسات السابقة، وتم تحليل البيانات الأولية ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) بغرض الوصول للتوزيعات التكرارية والنسب المئوية ،كما استخدم الدراسة أساليب الإحصاء التحليلي معامل ارتباط سبيرمان لقياس علاقات الارتباط ،تحليل مربع كأي لقياس استقلالية المتغيرات وتحليل ليكرت لحساب المتوسطات، من أهم النتائج التي توصل إليها الدراسة :-

نسبة 67% من المبحوثين ذكور، و63% من المبحوثين في الفئة السنية بين 20 – 40 سنة ، 72% من المبحوثين متزوجين ، 43% من المبحوثين أميين، درجة مشاركة المجتمع في تخطيط أنشطة المشروع متوسطة حيث بلغ نسبة الموافقة 52% بتقدير محايد ، وجود تباين في اتجاهات المبحوثين حول احتيار وتكوين لجان التنمية حيث بلغ قيمة الوسط الحسابي (2.70) بدرجة موافقة 54.6% وكانت اتجاه المبحوثين بتقدير غير موافق، أكد 57 % من المبحوثين أن الأسباب التي منعت اللجان المجتمعية من نشر المعرفة يعود لعدم الكفاءة والمحاباة في الاختيار، 87.2% أكدوا بوجود علاقة بين توفر الدعم واستدامة مشاريع التنمية وكانت قيمة الوسط الحسابي (4.36) وبلغ درجة اتجاه المبحوثين تقدير موافق بشدة ، كما أكد نسبة 85.6 من المبحوثين بوجود علاقة بين توقف مشاريع التنمية الريفية السابقة وتوقف الدعم الخارجي ،ووجود علاقة بين الاستدامة وضعف البنية التحتية حيث بلغ نسبة موافقته 73.8 ، ساهم برامج التنمية المنفذة في تحسين المستوي المعيشي للمستهدفين بنسبة 69.2% ،وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين توفر الدعم المالي واستدامة مشاريع التنمية الريفية عند مستوي معنوية (.000)، ووجود علاقة ارتباط طردي متوسط بلغ قيمته (0.573^{**}) .

أهم التوصيات :

- تبني مناهج التنمية بالمشاركة مع المجتمعات في تصميم المشروع من حيث التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم .
- حث المجتمعات علي المساهمة في تنفيذ المشروعات حتي يحسوا بملكية نتائج مشاريع التنمية الريفية
- المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمستفيدي مشروعات التنمية الريفية مع تذليل العقبات التي تحول دون تنفيذ الأنشطة في الوقت المناسب .
- إفراد نسبة لمشاركة المرأة والفئات الضعيفة وذوي الاحتياجات الخاصة في لجان التنمية وكذلك فرص الاستفادة من أنشطة مشاريع التنمية الريفية .
- البدء بمشاريع تنموية ذات عوائد مادية ملموسة تشبع الرغبات بحيث يكون مشجعاً علي قبول المشروعات التي لا تظهر نتائجها عاجلا وتتطلب خبرة فنية معقدة ..
- التعاون والتنسيق بين المنظمات بإنشاء قاعدة بيانات مرجعية حول طبيعة المشروعات المنفذة والمجموعات المستفيدة لاستخلاص الدروس المستفادة التي صاحبت المشاريع المنفذة.
- علي المجتمعات أعطى نفسها الوقت الكافي في اختيار اللجان والفئات المستفيدة مع تحري الدقة وإعطاء الأولوية لأفراد ذوي الكفاءة ورح المبادرة لخدمة المجتمع .

Abstract

This study aimed to identifying the most important obstacles of the sustainability of development projects in rural communities by applying to the interventions of the water basin management project - gathering the villages of Kadalo in Blue Nile State by knowing some of the most important personal characteristics of the respondents affecting the sustainability of development projects in the study area . The sustainability of rural development projects and the relationship between the degree of external support and community participation in the sustainability of rural development projects in the study area were used the Social Survey Methodology, designed a questionnaire consisting of (28) questions, select A random sample randomized 164 respondents from the communities benefiting from the project services represented 5% of the study population of 3278. The primary data were collected by means of the questionnaire and the observation and interview tools. Secondary data were collected from previous studies, The statistical data were analyzed by the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) program for the purpose of obtaining frequency distributions and percentages. The study also used analytical statistical methods, Spearman correlation coefficient for correlation analysis, chi square analysis as to measure the independence of variables, and the Likert analysis for the calculation of averages. The study finding:

67% of the respondents are male, 63% of the respondents in the age group are aged 20- 40 years, 72% of the respondents are married, 43% of the respondents are illiterate, the degree of community involvement in planning the project activities is medium. In the attitudes of the respondents on the selection and training of development committees and their role in spreading knowledge, the value of the arithmetic mean was (2.70) and the degree of approval was 54.6% with an unapproved estimate. 57% of respondents said that the reasons that prevented the community committees from spreading knowledge due to inefficiency and favoritism in selection, 87.2% confirmed that there is a relationship between the availability of support and the sustainability of development projects, The average of respondents was (4.36) with a strongly agreed estimate, 85.6% of respondents saying that there was a relationship between the discontinuation of the previous rural development projects and the cessation of external support. 73.8 indicated a relationship between sustainability and poor infrastructure. The implemented development programs contributed to improving the living standards of the respondents by 69.2% The existence of a significant correlation between the availability of financial support and the sustainability of rural development projects at a significant level (000.) and the existence of an average correlation relationship is (0.573**).

Main Recommendations:

- Adopt development approaches in partnership with communities in project design in terms of planning, implementation, monitoring and evaluation.
- Urging communities to contribute to the implementation of projects so as to feel ownership of the results of rural development projects.
- Continuous monitoring and periodic evaluation of beneficiaries of rural development projects while overcoming obstacles to the timely implementation of activities.
- The participation of women, vulnerable groups and people with special needs in development committees as well as opportunities for benefiting from rural development projects activities.
- Initiation of development projects with tangible material returns that satisfy the desire to encourage the acceptance of projects whose results do not show up quickly and require complex technical expertise.
- Collaboration and coordination among organizations by establishing a reference database on the nature of projects implemented and beneficiary groups to draw lessons learned from the projects implemented.
- Societies have given themselves sufficient time to select committees and beneficiary groups, to investigate the accuracy and give priority to individuals with competence and initiative to serve the community.
- Societies should change their outlook and thinking towards development work and differentiate between relief and development work so as not to think that achieving development is the responsibility of the implementing agency and it must enjoy fruits.

الفهرس

الرقم	المحتوي	رقم الصفحة
	الآية	i
	إهداء	i i
	الشكر والعرفان	i i i
	مستخلص الدراسة	i v
	Abstract	iv
	فهرس المحتويات	vi i i
	فهرس الجداول	X i
	فهرس الأشكال	X i
الباب الأول : المقدمة		
1 . 1	المدخل	1
2 . 1	المشكلة الحياتية	2
3 . 1	المشكلة البحثية	3
4 . 1	اهمية البحث	3
5 . 1	أهداف البحث	4
6 . 1	الأسئلة البحثية	4
7 . 1	متغيرات البحث	4
8 . 1	فروض البحث	4
9 . 1	هيكلة البحث	5
10 . 1	مصطلحات البحث	6
الباب الثاني – الإطار النظري		
الفصل الأول : التنمية الريفية		
1 . 2	المقدمة	8
1. 1 . 2	مفهوم التنمية	8
2 . 1 . 2	تعريف التنمية	9
3 . 1 . 2	الأهداف الأساسية للتنمية	10
4 . 1 . 2	أنواع التنمية	10
5 . 1 . 2	مستويات التنمية	11
6 . 1 . 2	تعريف التنمية الريفية	12
7 . 1 . 2	اهمية التنمية الريفية	12
8 . 1 . 2	أهداف التنمية الريفية	13
9 . 1 . 2	مراحل تطور مفهوم التنمية	13
10 . 1 . 2	التنمية الريفية في السودان	16
11 . 1 . 2	مشكلات التنمية الريفية في السودان	16

2 . 1 . 12	الأهداف الإنمائية للألفية	17
2 . 1 . 13	دور الزراعة في تحقيق التنمية الريفية	17
الفصل الثاني : تنمية المجتمع		
2 . 2	مفهوم تنمية المجتمع	18
2 . 2 . 1	تعريف تنمية المجتمع	18
2 . 2 . 2	تعريف المجتمع الريفي	19
2 . 2 . 3	السمات والخصائص الشخصية للمجتمعات الريفية	19
2 .2 .4	أهداف تنمية المجتمع	20
2 . 2 . 5	دوافع تنمية المجتمع	21
2 . 2 . 6	قواعد تنمية المجتمع	21
2 . 2 . 7	معوقات تنمية المجتمع	22
الفصل الثالث : التنمية المستدامة		
2 . 3	مدخل التنمية المستدامة	24
2 . 3 . 1	مفهوم التنمية المستدامة	24
2 . 3 . 2	تعريف التنمية المستدامة	25
2 . 3 . 3	أسباب ظهور فكرة التنمية المستدامة	25
2 . 3 . 4	أهداف التنمية المستدامة	25
2 . 3 . 5	تعريف الاستدامة	26
2 . 3 . 6	معايير الاستدامة	27
2 .3 . 7	أبعاد التنمية المستدامة	27
2 . 3 . 8	الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة	28
2 . 3 . 9	معوقات استدامة مشاريع التنمية الريفية في السودان	29
2 . 3 . 10	الاعتبارات التي يتطلب أخذها في الحسبان لإنجاح مشاريع التنمية الريفية	30
الفصل الرابع : مشروع ادارة الاحواض المائية وتجمع قري الكدالُو		
2 . 4	خلفية عن المشروع	32
2 . 4 . 1	نطاق عمل المشروع والمجتمعات المستهدفة	32
2 . 4 . 2	فترة المشروع والتمويل	32
2 . 4 . 3	الهدف العام للمشروع	32
2 . 4 . 4	الهدف التنموي للمشروع	33
2 . 4 . 5	مكونات المشروع	33

6 . 4 . 2	الأنشطة التي نفذها المشروع	33
7 . 4 . 2	الانجازات التي حققها المشروع	34
8 . 4 . 2	نبذة عن تجمع قري الكدالو	34
	الباب الثالث: منهجية البحث	
1 . 3	منطقة الدراسة	37
2 . 3	أسباب اختيار منطقة الدراسة	37
3 . 3	منهج البحث	37
4 . 3	مجتمع الدراسة	37
5 . 3	عينة البحث	38
6 . 3	أسلوب اختيار العينة	38
7 . 3	أدوات جمع البيانات	39
8 . 3	درجة صدق وثبات الاستبيان	39
9 . 3	تحليل البيانات	41
10 . 3	الصعوبات التي واجهت الباحث	41
	الباب الرابع : التحليل والمناقشة	
1 . 4	توزيع التكراري والنسب المئوية حسب الخصائص الشخصية المبحوثين	42
2 . 4	تحليل درجات مقياس ليكرت الخماسي	45
3 . 4	اتجاه المبحوثين حسب درجة مشاركة المجتمع في تحديد الفئات المستهدفة والأنشطة التنموية	46
4 . 4	اتجاه المبحوثين حسب مشاركة المجتمع في اختيار وتكوين لجان التنمية ونشر المعرفة	48
5 . 4	توزيع التكراري والنسب المئوية حسب الأسباب التي منعت اللجان من نشر المعرفة	50
6 . 4	اتجاه المبحوثين حسب تحقيق الاستدامة لأنشطة المشروع من جانب المشروع والمجتمع	51
7 . 4	توزيع التكراري والنسب المئوية حسب مساهمة المجتمع في تنفيذ أنشطة المشروع	53
8 . 4	توزيع التكراري والنسب المئوية حسب فترة توقف أنشطة مشاريع التنمية الريفية	54
9 . 4	اتجاه المبحوثين حسب أثر أنشطة المشروع علي تحسين المستوي المعيشي للمستفيدين	55
10 . 4	اختبارات الفروض	56
1. 10 . 4	علاقة ارتباط بعض الخصائص الشخصية ببعض معوقات استدامة مشاريع التنمية	56
2. 10 . 4	علاقة ارتباط سبيرمان بين توفر الدعم المالي واستدامة مشاريع التنمية الريفية .	57
3. 10 . 4	تحليل مربع كأي بين توفر الدعم واستدامة مشاريع التنمية الريفية.	58

	الباب الخامس: النتائج والخلاصة والتوصيات	
5 . 1	ملخص النتائج	59
5 . 2	خلاصة الدراسة	61
5 . 3	التوصيات	62
5 . 4	المصادر والمراجع .	64
	الملاحق	69

قائمة الجداول

رقم الجدول	محتوي الجدول	الصفحة
1 . 1	متغيرات الدراسة.	4
1 . 3	اختيار عينة البحث.	38
3 . 3	استجابات مقياس ليكرت الخماسي .	40
1 .3	قياس صدق وثبات الاستبانة .	40
1 .4	التوزيع التكراري والنسب المئوية حسب الخصائص الشخصية للمبحوثين	42
2 .4	درجة القطع لمستويات درجات مقياس ليكرت الخماسي .	45
3 .4	يوضح درجات مقياس ليكرت حسب مشاركة المجتمع في تحديد الفئات المستهدفة والأنشطة	46
4 .4	يوضح درجات مقياس ليكرت حسب مشاركة في تكوين وتدريب لجان التنمية	48
5 .4	التوزيع التكراري والنسب المئوية حسب الأسباب التي منعت اللجان من نشر المعرفة	50
6 .4	يوضح درجات مقياس ليكرت حسب تحقيق الاستدامة من جانب المشروع والمجتمع	51
7 .4	يوضح التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين بفترة توقف أنشطة مشاريع التنمية الريفية	54
8 .4	يوضح درجات مقياس ليكرت حسب أثر أنشطة المشروع علي تحسين المستوي المعيشي	55
9 .4	علاقة ارتباط سيبرمان بين بعض الخصائص الشخصية وبعض معوقات استدامة المشاريع	56
10 .4	يوضح تحليل علاقة ارتباط سيبرمان بين توفر الدعم واستدامة مشاريع التنمية الريفية	47
11 .4	يوضح تحليل مربع كأي بين توفر الدعم واستدامة مشاريع التنمية الريفية .	47

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1 .4	يوضح التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب النوع.	42
2 . 4	يوضح التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين بالفئات العمرية.	43
3 . 4	التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب الحالة الاجتماعية.	44
4 . 4	التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب المستوي التعليمي .	44
5 . 4	يوضح التوزيع التكراري والنسب المئوية حسب مساهمة المجتمع في تنفيذ أنشطة المشروع	53

الباب الأول

المقدمة

1.1. المدخل :-

تطور مفهوم التنمية الريفية تاريخياً عبر عدة حقب ومراحل من المفهوم المحلي المحدود لتنمية المجتمع المؤسس على فكرة تشجيع العون الذاتي لتوفير الخدمات الاجتماعية في المجتمعات المحلية عبر مفهوم التنمية الريفية المتكاملة إلى المفهوم الشامل للتنمية الريفية المستدامة الذي برز ووجد الاهتمام المتزايد والدعم من كافة المنظمات التنموية في الآونة الأخيرة. برز مفهوم تنمية المجتمع إلى حيز الوجود في أواخر الأربعينات من القرن الماضي حيث تبناه مؤتمر كامبردج للتنمية الذي أنعقد في عام (1948م) لتلبية احتياجات التنمية في المستعمرات البريطانية. تهدف التنمية في مضمونها الشامل إلى إحداث تغيير ارتقائي مخطط للنهوض بالمجتمعات المحلية في الريف (اقتصادياً ، اجتماعياً ، ثقافياً وبيئياً) بنهج ديمقراطي يكفل المشاركة الواسعة تخطيطاً وتنفيذاً وتقويماً، ويستهدف تحقيق التكامل بين المجهودات الرسمية والشعبية لإحداث التحولات المطلوبة لتنمية الموارد الطبيعية والبشرية، وشيوع العدالة في توزيع مردودات التنمية وجني ثمارها في المجتمعات، وتكامل جهود التنمية على المستوى القومي والمحلي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003) .

تمرحل الفكر التنموي خلال المراحل الزمنية السابقة بعدة مفاهيم وتصورات ومداخل واستراتيجيات تحدد أولويات التركيز والاهتمام في التصدي لقضايا التنمية وتحقيق الرفاه الإنساني وقد ساد لعقود كثيرة مفاهيم التحديث وتنمية الموارد البشرية ، تم إعلان مفهوم التنمية المستدامة أخيرا كقضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية وهي قضية مصيرية ومستقبلية تتطلب اهتمام الحاضر والمستقبل لقد استحوذ علي اهتمام العالم وهيئات الأمم المتحدة فعقدت من اجله القمم والمؤتمرات والمنتديات الدولية لم تعد التنمية المستدامة ترفا فكريا بل مطلب أساسي لتحقيق الإنصاف في توزيع ثمار ومكاسب التنمية والثروات بين الأجيال الحاضرة والمتعاقبة ولجميع الشعوب البشرية ، تبناها زعماء العالم في أول مؤتمر للأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (مؤتمر قمة الأرض) الذي أقيم في ريودي جانيرو بالبرازيل عام (1992م) والذي كان بمثابة نقطة تحول في مفهوم التنمية حيث أضاف لها البعد البيئي وضرورة الاهتمام بحماية الموارد الطبيعية واستدامة إستخدامها . (مؤتمر ريودي جانيرو، 1992) .

تبعه مؤتمر القمة للتنمية المستدامة الذي أنعقد بجوهانسبرغ بجنوب أفريقيا (٢٠٠٢م) وعليه فإن جوهر إعلان جوهانسبرغ هو تأكيد الالتزام بمحاربة الفقر وحماية البيئة واستدامة استخدام الموارد الطبيعية بتوازن من شأنه أن يحمي المصالح الحيوية للسكان . كما تبنت منظمة الأغذية والزراعة مفهوم التنمية الزراعية والريفية المستدامة تأسيساً على موجهات الفصل ١٤ في جدول أعمال القرن ٢١(النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة) ، (مؤتمر جوهانسبرغ ، 2002م) .

اهتمت خطط وبرامج التنمية في السودان بتنمية الريف وزيادة النشاطات الإنتاجية ولقد وضعت أهداف متعددة لتلك التنمية هدفها النهائي تغير حياة الريف نحو الأفضل وتحقيق رفاهيتهم الاقتصادية والاجتماعية بتوزيع التنمية بصورة متزنة بين جميع أجزاء القطر ولكن بالرغم من الجهود التي بذلت ما زال هناك عوائق تعيق من انتشار وثبات التنمية علي مستوي المجتمعات الريفية (الخليفة، 2012م) .

تأثر السودان كغيره من الدول الفقيرة بالتغيرات البيئية ، حيث أنشئت الإدارة العامة للموارد الطبيعية لتعنى بشئون الريف ،خاصة فى مجال الغابات والمراعى بهدف تعزيز تنمية الريف ،كما صدرت القرارات بتكوين لجان الأراضي والمياه (1942) ومن ثم ولدت هيئة توفير المياه والتنمية الريفية ، وتعتبر المنظمات من الرواد فى مجال التنمية الريفية فى السودان (شركة التنمية الريفية السودانية، 2016م).

1. 2 . المشكلة الحياتية :-

تلاحظ أن اغلب برامج التنمية الريفية المنفذة علي مستوي المجتمعات الريفية تسير بخطى بطيئة ومفعولها محدود في الزمان والمكان، ولا تستطيع أن تسد حتى الحاجات الأولية لأفرادها، تجمع قري الكدالو بولاية النيل الأزرق هي احد التجمعات الريفية التي تعاني ضعفا في تحقيق التنمية الريفية المستدامة بالرغم من الدور الذي لعبتها المنظمات الأجنبية والوطنية وبعض المؤسسات الحكومية في تقديم الخدمات التنموية لهم بغرض إحداث التنمية والاستقرار للسكان المحليين لأكثر من عقود علي مختلف مناطق ولاية النيل الأزرق ، وبالأخص (تجمع قري الكدالو) التي حظيت بالعديد من التدخلات التنموية من قبل عدة منظمات منها (الفاو، براكتكال اكشن، الوكالة الإسلامية للإغاثة، صندوق تنمية المجتمع (CDF) community development found، منظمة أدرا للتنمية والإغاثة ومشروع الاحواض المائية) كل هذه المنظمات نفذت مشاريع مع مجتمع الكدالو فعلي سبيل المثال لا الحصر تدخلت منظمة أدرا بأنشطة في مجال تحسين الدخل بتوزيع الضان بالإضافة الي انشاء وحدات ري وتأسيس بساتين بكامل ملحقاتها من شتول فاكهة، تقاوي خضر، تمليك معدات إدارة الحقل ورشاشات لمكافحة الافات ، توزيع التقاوي المحسنة للقطاع المطري ، كما ساهم

مشروع ادارة الاحواض المائية بتدخلات في مجالات عدة ،الزراعة المطرية والبستانية ، الغابات ، المراعي ، الانتاج الحيواني ، البيئة ، حصاد المياه ، تربية وإنتاج العسل في قري تجمع الكدالو بولاية النيل الازرق.

إلا أن الملاحظ سرعان ما تتوقف أنشطة المشاريع وتنهار البني التحتية التي أسستها الجهات المانحة بمجرد انقضاء اجل المشروعات دون أن تصل لأهدافها وغاياتها المخططة ،ولم تكتب لها الاستمرار المنشود بالرغم من الجهد الكبير الذي بذل لتحقيق التنمية بتلك المجتمعات من الجهات المذكورة آنفا ، نحد أنها قلما تستمر عائدات المشروعات المنفذة بالجهد الذاتي ، ومن اجل تجاوز هذا الشرخ الكبير جاءت موضوع هذه الدراسة لتسليط الضوء علي معوقات التنمية المستدامة بمنطقة تجمع قري الكدالو بمحلية ودالماحي بولاية النيل الأزرق، ولفت أنظار المنظمات والمعنيين بالتنمية لتلافي اوجه القصور ، حيث ركز الدراسة علي الفترة من (2010م _ 2015م) لعدم وجود دراسة حول هذا الموضوع .

1. 3 المشكلة البحثية :-

منطقة الدراسة تعاني من عوائق طبيعية وبشرية تمثلت في الطبيعة الجغرافية للمنطقة وبعدها من الحضر بجانب تمسك السكان بنظم العادات والتقاليد القيم والاعراف التي تمجد القديم، ضعف المهارات القيادية والادراية للقادة المحليين ،تذبذب الاستقرار الاجتماعي من حين لاخر ،ضعف البنية التحتية كل هذه العوامل ساهمت بشكل أو باخر في تأخر المنطقة لذلك هذه الدراسة بصدد التعرف علي العوامل التي تحد من فرص استدامة مشاريع التنمية الريفية بمحلية ودالماحي (تجمع قري الكدالو) ، من خلال الإجابة علي المشكلة البحثية التالي :

ماهي العوامل التي تواجه المجتمعات الريفية وتحد من استمرار واستدامة مشروعات التنمية الريفية بمنطقة الدراسة ؟

1. 4 أهمية البحث :-

أُجريت العديد من الدراسات ذات صلة بتنمية المجتمعات الريفية ولم تتطرق البحوث السابقة لمعوقات استدامة المشاريع التنموية بشكل مباشر لذلك يمكن أن يكون هذه الدراسة من الدراسات النادرة التي تلفت اهتمام المنظمات وكل وكلاء التغيير ، وتكمن أهميته في الاتي :-

- الدراسة تعمل علي تعزيز فرص استدامة مشاريع التنمية علي مستوي المجتمعات الريفية.
- إبراز مكامن الإختلالات المحتملة لمشاريع التنمية من جهة ، ومن جهة أخري تثمين النجاحا. المحققة من أجل تفادي إتباع أسلوب التجربة والخطأ في تنفيذ الخطط التنموية القادمة.

- ♦ يؤمل من الدراسة أن تسهم في تشجيع الباحثين العاملين في الحقل التنموي لإجراء المزيد من البحوث التي تغطي نقاط القصور في دراستنا هذه وتدعيمها بنقاط لم يكن بإمكاننا التطرق لها.
- ♦ المساهمة في ترسيخ مفهوم التنمية الريفية بالمشاركة وان يعود علي الدولة بتحقيق التنمية المتوازنة.
- ♦ يمكن أن تخرج الدراسة بنتائج وتوصيات يتوقع أن تستفيد منها الجهات البحثية والمهتمين بقضايا التنمية وتساهم في تغيير مسار تنفيذ مشاريع التنمية الريفية لاحقاً.

1. 5 .أهداف البحث :-

1) معرفة بعض اهم الخصائص الشخصية للمبحوثين المؤثرة علي استدامة مشاريع التنمية بالمنطقة .
2) تحليل المعوقات والصعوبات التي تواجه المجتمعات الريفية وتحد من استدامة مشاريع التنمية الريفية
3) اكتشاف العلاقة بين درجة توفر الدعم الخارجي واستدامة مشاريع التنمية الريفية بمنطقة الدراسة .
4) نطمح من خلال هذه الدراسة إضافة دراسة جديدة إلى المكتبة العلمية لإثراء المعرفة .

1. 6 . أسئلة البحث :-

1) ما هي درجة مشاركة المجتمع في تخطيط وتنفيذ مشروع الاحواض المائية بمنطقة الدراسة ؟
2) ماهي المعوقات التي تحد من استدامة مشاريع التنمية الريفية بمنطقة الدراسة ؟
3) ما هي درجة علاقة بعض الخصائص الشخصية للمبحوثين وبعض معوقات استدامة التنمية الريفية ؟
4) ما هي درجة العلاقة بين توفر الدعم المالي واستدامة مشاريع التنمية الريفية بمنطقة الدراسة ؟
5) ما هي حجم مساهمة المجتمع المادية والعينية في تنفيذ مشاريع التنمية الريفية بمنطقة الدراسة ؟
6) هل المجتمع لديه الإحساس بملكية مخرجات مشاريع التنمية الريفية المنفذة بمنطقة الدراسة ؟

1. 7 المتغيرات :-

المتغير المستقل الرئيسي	المتغير التابع الرئيسي
1- الخصائص الشخصية : • النوع ، العمر، التعليم ،الحالة الاجتماعية . 2- الدعم المالي الممنوح من حيث درجة التوفر والانتظام . 3- مشاركة المجتمع المحلي في:- • اختيار فكرة المشروع من حيث التخطيط والتنفيذ • المتابعة والتقييم 4- إحساس المستفيدين بملكية مخرجات مشاريع التنمية الريفية بالمنطقة	استدامة مشاريع التنمية الريفية بمنطقة الدراسة

1. 8 فروض البحث :-

1) لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (.05) بين توفر الدعم الخارجي و توقف مشاريع التنمية الريفية بمنطقة الدراسة.
2) لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (.05) بين مشاركة المجتمع في دورة المشروع واستدامة مشاريع التنمية الريفية بمنطقة الدراسة.
3) لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (.05) بين إحساس المستفيدين بملكية مشاريع التنمية الريفية واستدامتها.

1. 9 . هيكلة البحث :-

البحث يتكون من خمس أبواب علي النحو التالي :-

الباب الأول : مقدمة الدراسة تتناول :-

المدخل ، المشكلة الحياتية ، المشكلة البحثية ، اهمية الدراسة ، أهداف الدراسة ، الأسئلة البحثية ، المتغيرات ، الفروض البحثية ، هيكلة البحث ، مصطلحات الدراسة .

الباب الثاني : الإطار النظري تتناول :-

مفاهيم التنمية وأنواعه وأهدافه ومستوياته ، مراحل تطور التنمية الريفية ، تنمية المجتمعات الريفية ومعوقاته ، مفاهيم التنمية المستدامة ، ومعوقات استدامة مشاريع التنمية الريفية ، مشروع الاحواض المائية، خلفية عن منطقة الدراسة .

الباب الثالث : منهجية البحث :-

منطقة الدراسة ، منهج الدراسة ، أسباب اختيار المنطقة ، مجتمع الدراسة ، عينة الدراسة ، طرق اختيار العينة ، أدوات جمع البيانات ، تحليل البيانات ، الصعوبات التي واجهت الباحث .

الباب الرابع :-

التحليل ومناقشة النتائج .

الباب الخامس :-

ملخص النتائج والتوصيات .

1. 10 . مصطلحات البحث :-

1. 10 .1 التنمية :-

عرف التنمية على أنها، العملية الهادفة لإحداث تحولات هيكلية اقتصادية . اجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع، مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها عدم المساواة، وتزول بالتدريج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض، ويتوفر للمواطن قدر اكبر من فرص المشاركة، وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله ونعني به مدي تحسن الاحوال للافضل في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية بمنطقة الدراسة (السنبل ،2001م).

1. 10 .2 . التنمية الريفية :-

تعرف التنمية الريفية باعتبارها مجموعة من العمليات الدينامكية المتكاملة تحدث في المجتمع الريفي من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية ووفق سياسة اجتماعية محددة، وخطة واقعية مرسومة وتتحدد مظاهرها في سلسلة من التغيرات البنائية الوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الريفي ، وتزويد القرويين بقدر من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية العامة كالتعليم ، الصحة ، الاتصال ، المواصلات ، الكهرباء والرعاية الاجتماعية ، وتعتمد هذه العمليات علي موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية المتاحة، والميسرة للوصول الي أقصي استغلال ممكن في اقصر وقت مستطاع وذلك بقصد الارتقاء بالمستوي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لكل القرويين وإدماج المجتمع القروي في الحياة القومية وتمكينه من المساهمة بأقصى قدر مستطاع (الخواجة ،2009م) .

1. 10 .3 التنمية المستدامة :-

تعرف بأنها نتيجة تفاعل مجموعة أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من اجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية والإنسانية وتنظيم تنمية اقتصادية لفائدة المجتمع ، والسعي الي تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية واللغوية والدينية للأشخاص، ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة علي تلبية حاجاتهم (درويش، 2013) .

1. 10 .4 المشروع التنموي :-

هو عمل مخطط، يتضمن مجموعة من الأنشطة التي تم تصميمها للتوصل إلى نتائج محددة في حدود موازنة معينة وإطار زمني محدد و يشمل ملامح أساسية تتمثل في بداية ونهاية محددة ، خطة تنظيمية وموارد

مستقلة ومحددة ،عمل جماعي، أهداف محددة ،أو هو إجراءات محددة وظيفياً ومكانياً واقتصادياً وزمنياً، ولها مهمة هادفة، و يمكن أن يشكل المشروع جزءاً من برنامج أكثر شمولاً (الحاج، 2011م) .

1. 5.10 المجتمع الريفي :-

هو مجموعة من الأفراد والجماعات التي تقطن رقعة جغرافية محددة تربطها العلاقات الإنسانية المتبادلة بينها ويشتركون في خصائص وسمات وأهداف معينة ، بهدف تنمية وتطوير البيئة المحيطة بها من خلال تفاعلهم مع بعض وتقديم الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية وغيرها (سعد الدين ومحمد ، 2016) .

1. 6.10 المعوقات :-

يقصد الباحث بالمعوقات في هذه الدراسة مجموعة الصعوبات التي تواجه مجتمع الدراسة وتحد من فرص استمرار واستدامة انشطة مشاريع التنمية الريفية المنفذة بقراهم بعد توقف الدعم الخارجي.

الباب الثاني

الفصل الأول : التنمية

1.2 المقدمة :-

عملية التنمية ظاهرة نشأت مع نشأة البشرية إلا أنها لم تأخذ أهمية كبيرة من حيث البحث ، إلا بعد الحرب العالمية الثانية ، بعدما تمحورت في شكل سؤال إنساني بسيط هو : لماذا هناك شعوب أصبحت غنية وأخرى ما زالت فقيرة ؟

ومن هنا أصبح موضوع التنمية من المواضيع الهامة التي لقيت اهتماما من الباحثين في مختلف الميادين الاقتصادية ، الاجتماعية، السياسية، الثقافية والبيئية ، واعتبرته المنظمات العالمية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة للتنمية حقا مكرسا لكل الشعوب ، خاصة الشعوب والدول النامية حتى تستطيع اللحاق بالدول المتقدمة. ولقد كانت اهتمامات التنمية في كل الدول في بادئ الأمر هي تحقيق التنمية الاقتصادية ، (حجيلة ورفيقة ، 2012م).

أول من استعمل مصطلح التنمية هو بوجين ستيلي (Boujin Stelli) عندما اقترح خطة تنمية العالم عام (1989م) ، أما أبرز دعاة التنمية الاقتصادية فهو البريطاني آدم سميث (Adam Smith) الذي أطلق هذا المفهوم على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية تسمى في مجملها عملية التنمية ، فلقد كانت مقاربة التنمية خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي مقاربة اقتصادية صرفه ، لاعتقاد القائمين على قضايا التنمية أن هذا المدخل يمكن له تطوير الحياة العامة للناس (حلاوة وصالح ،2009م) .

1.1.2 مفهوم التنمية :-

وقد برز مفهوم التنمية Development بداية في علم الاقتصاد حيث أُستُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والمتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة ، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية (عارف، 2008م) .

أثير حول التنمية جدل كبير من قبل التيارات الفكرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكل منها يتناوله وفق رؤيته التي تختلف باختلاف الميادين والمناهج العلمية الخاصة بها، وكان المفهوم الاقتصادي للتنمية قد شكل نقطة البداية دون غيره من المفاهيم الأخرى ، والسبب في ذلك يعود إلى استحواذ الفكر الغربي من خلال مفكريه على وضع مؤشرات التنمية من منظور اقتصادي رغم محاولة بعضهم إدخال مجالات أخرى غير الاقتصادية الي المفهوم لكنها بقيت هامشية وقاصرة في تحديد مفهوم التنمية الذي بقي يتأرجح بين أن يأخذ معناه الضيق أو الواسع ، ولقد ترتب على ذلك ، النظر إلى التنمية من خلال مفهومين مختلفين عند معالجة مشكلات التنمية في البلدان النامية ،التي كانت تسمى ببلدان العالم الثالث آنذاك . في الآونة الأخيرة تراجع المفهوم التقليدي للتنمية الذي يعتمد الجانب المادي كمفتاح سحري لحل مشاكل التنمية لحساب مفاهيم حديثة للتنمية ، ومنه بدأت الدعوات من قبل المفكرين والمختصين بقضايا التنمية بضرورة توسيع المفهوم القديم وأن لا يبقى محصورا ضمن نطاق التصنيع وزيادة الدخل القومي رغم أهميتهما ، بل يفترض به أن يكون أكثر رقياً وتقدماً ليشمل بالإضافة الي الأهداف الاقتصادية ،الاهتمام بالأهداف الاجتماعية والسياسية والثقافية وتمتد بشكل متناسق ومتكامل نحو تحسين نوعية الحياة للإنسان ودوره كعنصر مركزي للتنمية ومحركا لها ، وينبغي أن يكون هو المستفيد من تلك التنمية، فالتنمية لا تكون مجرد تنمية الأشياء ولكنها تنمية الإنسان قبل كل شيء (عباس ، 2013م) .

2.1.2 تعريف التنمية :-

تختلف الرؤى النظرية للتنمية باختلاف تخصصات الناظرين إليها ، فعلماء الاجتماع والسياسة يميلون الي اعتبارها عملية تحديث ، ويركزون اهتمامهم علي تحويل المؤسسات الاجتماعية والسياسية وتطويرها ، ويميل الاقتصاديون الي موازرة التحديث بالنمو الاقتصادي. وتعرف علي أنها العمليات التي تتضافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحقيق الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وللعمل علي تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمة ، وتمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم القومي. كما تعني التنمية أيضا علي أنها العمليات التي تبذل وفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي بالاعتماد علي المجهودات الحكومية والأهلية ، علي أن يكتسب كل منها قدرا اكبر علي مواجهة مشكلات المجتمع لهذه العمليات ، وتهتم التنمية في المقام الأول بالتنمية الاقتصادية ، الي جانب التنمية الاجتماعية ودور الحكومة في هذه العمليات لكي تسهم بوضع خطة عامة للتنمية تهتم بالتغير البيئي والبشري معا (ندا ، 2013م) .

وقد عرفت التنمية أيضاً بأنها تعبئة الموارد وتوجيه الجهود من اجل توسيع خيارات الناس والمقصود بالخيارات الفرص المنتقاة في الميادين الأساسية للحياة الإنسانية من أهمها الحصول على دخل أكبر وزيادة التعليم وزيادة توقعات الحياة نتيجة للرعاية الصحية ، وإيجاد البيئة النظيفة ، وتحقيق الحرية السياسية وحماية حقوق الإنسان، والتنمية بهذا المفهوم تختلف عن النمو الاقتصادي الذي يهدف إلى زيادة الإنتاج ورفع معدلاته والتي يعبر عنها بالناتج المحلي الإجمالي، والجانب الاقتصادي عنصر مهم من عناصر التنمية ولكن لا يمثل العنصر الوحيد فيها (هادي ،2011م) .

3.1.2 الأهداف الأساسية للتنمية :-

تهدف التنمية إلى القضاء على الفقر ، تحسين أحوال الناس، الزيادة المستمرة في الدخل وتهدف التنمية في مجملها إلى التغيير الاجتماعي والاقتصادي المخطط الذي يسير نحو تحقيق أهداف معينة ، هي في جوهرها ضمان لمستوى معيشة ملائم لجميع المواطنين ، وإقامة العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتوفير الأمن والتوافق داخل المجتمع وبين جميع فئاته . كما تهدف التنمية إلى إيجاد الطريقة التي يرتبط بها أفراد المجتمع بعملية التنمية وعلى هذا الأساس يوجد تأكيد على المشاركة الشعبية والربط بين التنمية القومية وتنمية المجتمع الريفي ككل ، كما يعتبر المجتمع كل متكامل بحيث أن أي تغير يطرأ على أحد النظم يحدث تغيرًا في بعض النظم الأخرى المكونة للبناء الاجتماعي ، وتسعى التنمية لتحقيق التكامل بين الجوانب الاجتماعية ،الاقتصادية ، الثقافية والبيئية للمجتمع حتى لا يطغى جانب على آخر أثناء تنفيذ مشروعات التنمية. وتحسين ظروف المعيشة في حدود إمكانات وموارد المجتمع المحلي المتاحة وكذلك بناء قدرات المجتمع التي تساعد على زيادة الإنتاج والدخل (البشير ،2005 م).

4.1.2 أنواع التنمية :-

انتشر مفهوم التنمية، واستُخدم بداية في المجال الاقتصادي، ليدل علي عملية إحداث مجموعة التغيرات الجذرية في مجتمع ما، بهدف إكسابه القدرة علي التطوير الذي يضمن تحسين حياة أفراده ، وزيادة قدرته علي الاستجابة للحاجات الأساسية والمتزايدة، والمستحدثة لهؤلاء الأفراد، ثم انتقل مفهوم التنمية الي السياسة فوصف بأنه عملية تغير اجتماعي متعدد الجوانب ، غايته الوصول الي مستوي الدول الصناعية من حيث إيجاد نظم سياسية تعددية علي شاكلة النظم الأوربية، وفيما بعد تطور مفهوم التنمية وارتبط بالعديد من الحقول الاخري ، كالتنمية الثقافية والمعرفية، تسعي لرفع مستوي الثقافة ، وتهدف الي رقي الانسان . والتنمية المجتمعية أو الاجتماعية تهدف الي تطوير تفاعل أطراف المجتمع جميعا: الفرد والجماعة والمؤسسات

الاجتماعية الحكومية والأهلية ، والتنمية البيئية تسعي الي الحفاظ علي البيئة وترشيد استهلاك مواردها بصورة سليمة ...الخ (معتوق ، 2009م) .

ثم برز نوع جديد من التنمية عملت علي دمج كل أنواع التنمية المذكورة أعلاه وعرف بالتنمية الشاملة ، ينادي بضرورة أن لا تقام المشروعات في معزل عن المجتمع وعن السلطات المحلية . ويكون مصدر اقتراح المشروعات التنموية هو الحاجيات الأساسية للمستفيدين علي المستوي المحلي والإقليمي وعلي مستوي الدولة ، كما تركز علي الاهتمام بالموارد المحلية والتدريب وإشراك المواطن المحلي في التنفيذ ، وبذلك يتم استيعاب التقنية بما يهيئ لإحداث نهضة شاملة وتغيير في نمط الحياة (حاج احمد وآخرون ، 2007م) .

ظهرت في الاونة الاخيرة مفهوم جديد للتنمية اصطلح عليه مفهوم التنمية المستدامة، تمخضت من مؤتمر ريودي جانيرو، وبدأ هذا المفهوم يظهر في الأدبيات التنموية الدولية تحت تأثير الاهتمامات الجديدة للحفاظ على البيئة، ونتيجة للاهتمامات التي أثارتها دراسات وتقارير نادي روما الشهيرة في السبعينيات حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب،وعلى البيئة والتوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية (Ecosystems). وقد انتشر استعمال المفهوم بسبب تكاثر الأحداث المسيئة للبيئة وارتفاع درجة التلوث عالميا. وانتشر أيضا في الأدبيات الاقتصادية الخاصة بالعالم الثالث نظرا لتعثر الكثير من سياسات التنمية المعمول بها، التي أدت إلى تفاقم المديونية الخارجية وتردي الإنتاجية، وخاصة في القطاع الزراعي. وقد استقر الرأي تدريجيا على انتهاج سياسات تنموية قابل للاستمرار وتحترم مقومات البيئة التي يعيش فيها الإنسان وتراعي قدرة كل الفئات الاجتماعية على تحمل التغيير والاستفادة منها على قدم المساواة. ولهذه الأسباب امتد نطاق المفهوم إلى القضايا الإنسانية والبشرية وأصبحت النظريات التنموية تركز أكثر على اهداف التنمية المستدامة (السنبل، 2001م) .

5.1.2 مستويات التنمية :-

أورد معتوق (2009م) أن التنمية تعتبر عملية ديناميكية متجددة ومتطورة وتختلف مفاهيمها من وقت لآخر تماشيا مع المتغيرات التي تحدث علي مر الأزمان كما لديها مستويات عدة نذكر منها ما يلي :

أ) التنمية الدولية :-

تهدف الي تحقيق زيادة حقيقية في الناتج القومي ، بشكل شامل لمجموعة من الدول النامية المستهدفة ببرامج إنمائية مشتركة، من وكالات التنمية الدولية التابعة للأمم المتحدة أو للشراكة الأوربية أو الدول المانحة الاخري .

ب) التنمية الوطنية :-

تهدف الي تحقيق زيادة في حجم السلع والخدمات المتاحة للمجتمع ورفع المستوي المعيشي والاجتماعي لأفراده بشكل شامل .

ج) التنمية الإقليمية :-

ترتكز علي إحداث تغير حضاري في طريقة التفكير، والعمل ، والحيازة ، عن طريق إثارة وعي البيئة الإقليمية ، وأن يكون ذلك الوعي قائماً علي أساس المشاركة في التفكير، والإعداد والتنفيذ ،من جانب أعضاء البيئة المكانية جميعاً في كل المستويات عملياً وإدارياً .

د) **التنمية المحلية :-**

تجاوز مفهوم التنمية المحلية حدود القرية الي المدن خصوصا الأحياء والوحدات المحلية ، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك المجتمعات المحلية ،أنها عملية تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لحاجات المجتمع المحلي وتتأسس علي المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية وكل ذلك في سبيل الوصول لرفع مستويات العيش والاندماج والشراكة وتعتمد علي تفصيل كل موارد المجتمع المحلي ، باعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغير وضمان استمراريته مع إشراك الانسان المحلي (حاج احمد وآخرون ، 2007م) .

6.1.2 تعريف التنمية الريفية :-

تعني مفاهيم وتعريفات التنمية الريفية بأنها عبارة عن مجموعة البرامج والمشروعات والعمليات التي تنفذ لإحداث تغيير اجتماعي ريفي مرغوب فيه نتيجة لتطوير وتنظيم بيئة المجتمع وموارده المتاحة وتنميتها الي أقصي حد ممكن بالاعتماد علي المجهودات المحلية والحكومية المتناسقة وعلي أن يكتسب كل منها قدر اكبر لمواجهة المشكلات الموجودة في المجتمع نتيجة هذه العمليات (عبد الله ، 2013م) .

7.1.2 أهمية التنمية الريفية :-

لقد حظيت التنمية الريفية باهتمام من قبل الحكومات والهيئات العالمية وذلك لان غالبية السكان في الدول النامية تعيش وتعمل في المناطق والمجتمعات الريفية التي تتسم بالتخلف والمعاناة والإهمال ويرجع الاهتمام لإيمان الكثير من الدول بان الاتجاه نحو تنمية المجتمعات الريفية يعتبر المرتكز الأساسي في تقدم المجتمع ككل ، كما أن عملية التنمية الريفية والحضرية يجب أن تسيران في خطي متوازنة .

8.1.2 أهداف التنمية الريفية :-

بين مضوي (2009م) بتنوع وتتعدد أهداف التنمية الريفية والتي يمكن أن تشمل الأتي :

- تحسين السكن والتغذية وبذل الجهود لزيادة دخول العاملين الريفيين عن طريق زيادة الإنتاجية الزراعية وغير الزراعية بما يعطي عائد مجزي للعمل الزراعي .وهذا الأمر من شانه تهيئة ظروف معيشية أفضل للريفيين ليساعد في تخفيض معدلات الهجرة من الريف إلي الحضر.
- تحقيق التغييرات السلوكية ، المهارية ، المعرفية والفنية لسكان المجتمع الريفي كزيادة عدد المتعلمين ، رفع مستوي الوعي الصحي ، الاجتماعي والثقافي حتى تكون عملية إحداث تغير في الانسان الريفي ممكنة وذلك لاكتساب روح المبادرة لحل المشاكل وزيادة قدرته علي التنظيم واتخاذ القرار وتحمل المسئولية وتدربه علي القيام بالأدوار القيادية .
- توظيف الجهود لاستئصال الجهل والفقر.
- الإشراك الفعال لسكان الريف في مختلف خطوات ومراحل العمل التنموي وفي القرارات التنموية والمساهمة في حل المشكلات عبر الأجهزة والمنظمات الريفية والجمعيات التعاونية والمجالس المحلية ولجان تنمية المجتمعات القاعدية .
- زيادة الدخل الحقيقي لسكان الريف وذلك بالتركيز علي الاستثمار في الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بتطوير وتحسين الإنتاج الزراعي وإدخال التقانات الملائمة وتحسين القدرات الفنية والإدارية عبر برامج التدريب والإرشاد الزراعي .

9.1.2 مراحل تطور مفهوم التنمية الريفية :-

تطور تاريخ التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي تطوراً مستمراً وواضحاً في مفهومها ومحتواها، وكان هذا التطور بمثابة استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاساً حقيقياً للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال (ابوزنط وغنيم ، 2006م) .

كما أشار فاروق (2015م) أن تطور مفهوم التنمية الريفية تاريخياً، عَبر بعدة حقب ومراحل من المفهوم المحلي المحدود لتنمية المجتمع، المؤسس على فكرة تشجيع العون الذاتي لتوفير الخدمات الاجتماعية في المجتمعات المحلية الريفية ، ثم مفهوم التنمية الريفية المتكاملة إلى المفهوم الشامل للتنمية الريفية المستدامة الذي برز ووجد الاهتمام المتزايد والدعم من كافة المنظمات التنموية في الآونة الأخيرة ، ويمكن تمييز مراحل تطور مفهوم التنمية الريفية لثلاثة مراحل الرئيسة فيما يلي :

أ) مرحلة تنمية المجتمع:-

برز مفهوم تنمية المجتمع إلى حيز الوجود في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي حيث تبناه مؤتمر كامبريدج للتنمية الذي أنعقد في عام (1948م) ، جاء تعريف تنمية المجتمع على أنه حركة، الغرض منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع المحلي جميعه على أساس المساهمة الإيجابية لهذا المجتمع وبناءاً على مبادرة منه كلما أمكن، فإذا لم تظهر هذه المبادرة تلقائياً فينبغي الاستعانة بالأساليب المنهجية العلمية لبعثها واستثارتها بطريقة تحقق الاستجابة الفعالة لهذه الحركة. وقد غطت هذه المرحلة تقريباً الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، وبدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعادا اجتماعية بعدما كان يقتصر سابقا على الجوانب الاقتصادية فحسب، فقد أخذت التنمية بالتركيز على معالجة مشاكل الفقر والبطالة واللامساواة من خلال تطبيق إستراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها، ولكن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى ووضعت الحلول لكل مشكلة على إنفراد، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات .

ب) مرحلة التنمية الريفية المتكاملة :-

يرجح هذا المفهوم على ضرورة التكامل بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الريفية ، وضرورة تقديم خدمات متكاملة تمكن من الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، وتتضمن مشاريع التنمية الريفية المندمجة بشكل عام أنشطة إنتاجية زراعية، تهدف إلى الحد من الفقر من خلال زيادة دخل الأسر الريفية ، وتساهم منظمات الأمم المتحدة والمنظمات العالمية الغير حكومية في تمويل الكثير من مشاريع التنمية الريفية المندمجة في العالم ، ولقد تبنت الحكومات الوطنية في كثير من الدول برامج التنمية الريفية المندمجة كآلية لتقديم خدمات، موردها الأساسي اقتصادي إنتاجي تتكامل معه مكونات ذات طبيعة اجتماعية تم إعطاء تعريف للتنمية الريفية المتكاملة أول مرة خلال المؤتمر العالمي للتنمية الريفية المندمجة، الذي نظمتها المدرسة الدولية في بوردو سنة (1980م) ، بأنها إستراتيجية تتم من خلال جملة من الإجراءات المنتظمة والمتزايدة ، تبادر بها أو تدعمها إرادة سياسية ، تهدف إلى إحداث تغييرات كمية ونوعية على مستوى المجتمع المحلي بمشاركة واعية ونشطة منه من أجل تلبية حاجاته الأساسية ، وتحسين ظروف عيشه و زيادة رفاهيته، وإرساء تنمية مدفوعة من الداخل . تقوم التنمية الريفية المندمجة على مبدأ التنمية من تحت، فسكان الريف هم من يبادرون بناءاً على حاجياتهم وتطلعاتهم، وهم من يتابعون عملية التنفيذ وهم المستفيدون

ج) مرحلة التنمية الريفية المستدامة :-

نتيجة لما صاحب الأنماط السابقة للتنمية من أوجه القصور ، فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، توصلت الجهود الدولية الي مفهوم جديد للتنمية الريفية عرف باسم التنمية المستدامة ، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك ونشر لأول مرة عام (1987م). ترمي التنمية الريفية الشاملة إلى إحداث تغيير مخطط للنهوض بالمجتمعات المحلية في الريف، اقتصاديا ، اجتماعيا ، ثقافيا وبيئيا بنهج يكفل المشاركة ، ويستهدف تحقيق التكامل بين المجهودات الرسمية والشعبية لإحداث التحولات المطلوبة لتنمية الموارد الطبيعية والبشرية ، وشيوع العدالة في توزيع مردودات التنمية وجني ثمارها في المجتمعات ، وتكامل جهود التنمية على المستوى العام، إن مضمون التنمية الريفية يستوعب في جوهره التنمية الزراعية، مضافا إليها مهام ترقية مختلف نواحي الحياة بالريف. وبحسب مفهوم منظمة الأغذية والزراعة العالمية عام (1989م) تمثل عملية إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغيرات التقنية والمؤسسية، لضمان حصول الأجيال الحالية والمستقبلية على احتياجاتهم بصفة مستمرة ودائمة وفقا لمبادئ التنمية المستدامة(في قطاع الزراعة والغابات وقطاع الصيد البحري) وذلك بالمحافظة على الموارد البيولوجية للتربة والمياه والنباتات والحيوانات، وبالتالي تحقيق معيشة سليمة بيئيا، وملائمة تكنولوجياً.

وكما جاء في التعريف الذي تبنته دراسة مشتركة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو (2003م) ، بأن التنمية الريفية المستدامة تهتم وتضم تحت جناحها الزراعة والتعليم والبنية التحتية والصحة وبناء القدرات والمؤسسات الريفية، وتعتبر حجر الزاوية في جميع سياسات الحد من الفقر، والسياسات الرامية إلى الحد من التفاوتات الإقليمية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وهي مسألة إجراءات محددة يجب أن تأخذ في الحسبان، جميع أوجه تضافر السياسات من أجل تعزيز القدرة التنافسية وتنويع الأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك فإن التنمية الريفية المستدامة تقوم على مفهوم تعدد وظائف النشاطات الزراعية، حيث تعتبر هذه الأخيرة ذات أهمية بالغة في تحريك عجلة النمو والتنمية في كافة مجالات الحياة الريفية، فمن الناحية الاجتماعية فإن النشاط الزراعي يضمن توفير الغذاء لسكان المناطق الريفية بالإضافة إلى الحفاظ على سلامة وحيوية النسيج الاجتماعي في هذه المناطق .

10.1.2 التنمية الريفية في السودان :-

لقد أدرك السودان أهمية التنمية الريفية كمرتكز أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أدى الاعتراف بمشكلة التنمية إلى ابتكار كثير من الوسائل والخطط لتخطيطها حيث نجح في رسم برامج مناسبة ساعدت كثيرًا في وصول الخدمات الائتمانية والإرشادية والتسويقية إلى القطاع الريفي إن التنمية الريفية بمفهومها الصحيح والواسع لا تقف عند مخاطبة مشاكل الإنتاج الزراعي بل تتعداه إلى كل الأنشطة الريفية المزرعية منها والغير مزرعية، بجانب مخاطبة مشكلة تحسين المناخ والظروف التي يعمل فيها سكان الريف التي تتطلب تحسين الخدمات الأساسية كالصحة والطرق والتعليم ومؤسسات المزارعين . وبالتالي لا بد من دعم وتطوير هذا القطاع، وإن كان الطريق مازال طويلا للوصول إلى تنمية ريفية متكاملة ومستدامة (كلمون،2007م) .

11.1.2 مشكلات التنمية الريفية في السودان :-

يشير الخليفة (2012م) أن الريف أهم مصادر الغذاء لكل أهل السودان ويشكل الريفيون الغالبية العظمي من سكان البلاد كما يساهم الريف في زيادة الدخل القومي. لكن بالرغم من تلك الأهمية للريف تواجه تنمية المناطق الريفية مشكلات متعددة منها ما يلي :

أ) المشكلات الطبيعية .

ب) المشكلات التكنولوجية .

ج) المشكلات المتعلقة بالبنيات الأساسية .

د) المشكلات الناتجة عن العوامل الخارجية .

هـ) المشكلات الناتجة عن الاضطراب السياسي والاجتماعي لغياب الأمن .

12.1.2 الأهداف الإنمائية للألفية :-

بحسب إعلان (تقرير الأمم المتحدة ،2015م) عن أهداف التنمية للألفية الثالثة، في مؤتمر الأمم المتحدة للألفية الذي شارك فيه أكثر من (120) رئيس دولة وحكومة بنيويورك سنة (2000م) ، وتطرق فيه إلى مجمل القضايا السياسية والاقتصادية على المستوى الدولي، ووفر منظوراً متكاملاً لكيفية التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه العالم، وقد ركز إعلان الألفية للتنمية على تخفيض معدلات الفقر وتحسين نوعية الحياة وضمان الاستدامة البيئية وبناء الشراكات التي من شأنها جعل العولمة قوة دفع تنموية لكافة سكان العالم، واشتملت الأهداف المتفق عليها على الأتي:

الهدف الأول : القضاء على الفقر المدقع والجوع .

الهدف الثاني : تعميم تحقيق التعليم الابتدائي.

الهدف الثالث : تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

الهدف الرابع : تخفيض معدلات وفيات الأطفال .

الهدف الخامس: تحسين الصحة النفسية.

الهدف السادس : مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا .

الهدف السابع : كفالة الاستدامة البيئية .

الهدف الثامن : إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

13.1.2 دور الزراعة في تحقيق التنمية الريفية :-

يشغل النشاط الزراعي النصيب الأكبر من الأراضي في العالم، ومن ثم فهو يضطلع بدور كبير في عملية التنمية التي تقوم بها البشرية، وقد شكلت هذه التحولات شكل الأراضي والنظم الطبيعية في حياة الريف عبر القرون وفي معظم البلدان، ومازالت الزراعة تمثل القاعدة المباشرة وغير المباشرة لسبل العيش الاقتصادية لأكبر قطاع من السكان ولذا فليس من الغريب أن الزراعة تسهم بجانب توفير الغذاء، بأشكال مختلفة في نشاطات المجتمعات، فالزراعة توفر السلع والخدمات التي يمكن وصفها بأنها وظائف متميزة، وبدلا من مجرد التمييز بين المنتجات الغذائية وغير الغذائية (فاروق ، 2015م) .

الباب الثاني

الفصل الثاني : تنمية المجتمع

2. 2 . مفهوم تنمية المجتمع :-

ظهر مفهوم تنمية المجتمع في الستينيات، بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات الريفية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية ، عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ المشروعات التنموية، مما يستوجب تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة المناسبة للمجتمعات وإدماجها في التنمية القطرية . فالتنمية عملية اجتماعيه تمكن أفراد المجتمع أن يصبحوا أكثر قدرة وكفاءة على مواجهة متطلبات المعيشة والتغلب على أوضاعهم الغير الملائمة، وهذه العملية تحتاج لمساعدة تكنولوجية من الحكومة والمنظمات، وتنمية المجتمع تسعي إلى إدخال تغييرات مقصودة ومخططة في حياة المجتمع تتعلق بعض هذه التغيرات بالجانب المادي لحياة المجتمع ممثلا في رفع المستوى الاقتصادي والصحي والتعليمي ،ويتعلق بعضها الآخر بالجانب اللامادي أو المعنوي أي تنمية القدرة الذاتية للمجتمع في الاعتماد على القدرات المحلية من أجل حل مشكلاته على أساس ديمقراطي (قدومي، 2008م) .

1.2.2 تعريف تنمية المجتمع :-

تعددت تعريفات التنمية وتوحدت أهدافها فعرف بأنها مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك ايجابيا في الحياة ، ولتساهم في تقدم البلاد أو الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية وتوظيفها للرقى بالإنسان وتحسين دخله وتوفير قسط وافر من الخدمات الأساسية له ولأسرته ولمجتمعه، وهذا لا يحدث إلا بوجود آفاق وتطلعات على المستوى المحلى الريفي تتمثل في تفعيل دور المواطنين في التنمية ودعم الاستثمار المحلي عن طريق استخدام مناهج علمية، تيسر الوصول للأهداف التي تعين في تحقيق التنمية الاجتماعية (وزارة الرعاية الاجتماعية، 2007م).

كما يرى البعض أن تنمية المجتمع هي العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية للارتفاع بمستويات التجمعات الريفية والوحدات المحلية اقتصادياً

واجتماعياً وثقافياً وحضارياً . من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة (عبد المطلب ، 1999م) .

وتعرف بأنها مجموعة أو سلسلة من الإجراءات أو الحلقات المتصلة، يقودها أفراد المجتمع أنفسهم للتخطيط والتنفيذ وتحديد احتياجاتهم وحل مشاكلهم وينفذون الخطط التنموية بقدر كافي مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية خارج المجتمع (عبدالله ،2007م) .

كما عرفه (صابر،2000م) علي أنها عملية نشاط اجتماعي ينظم فيها أهل المجتمع أنفسهم للقيام بعمليات التخطيط والتنفيذ فيحددون حاجاتهم ومشكلاتهم العامة والفردية ، ويضعون الخطط الجماعية والفردية لتحقيق تلك الحاجات وحل تلك المشكلات، ثم يقومون بتنفيذ هذه الخطط معتمدين في اغلب الأحوال علي موارد البيئة المحلية، وإذا اقتضي الأمر فإنهم يستكملون هذه الموارد بموارد وخدمات من الهيئات الحكومية .

2.2.2 تعريف المجتمع الريفي :-

يشير إلى مجموعة من الناس الذين يقيمون غالبا على رقعة من الأرض وتربطهم علاقات دائمة نسبياً وليست من النوع العارض المؤقت، ولهم نشاط منظم وفق قواعد وأساليب وأنماط متعارف عليها وتسود بينهم الروح الجماعية تشعرهم بأنّ كلاّ منهم ينتمي لهذا المجتمع (محمود ،2001م) .

3.2.2 السمات والخصائص الرئيسة للمجتمعات الريفية :-

أورد كلمون (2007م) يتصف الإنسان الريفي بعدة خصائص ترتبط بطبيعة قاعدة الموارد المتاحة من ناحية، ونمط استغلال هذه الموارد من ناحية أخرى، هذا بالإضافة إلى مجموعة القيم والعادات الإنسانية والاجتماعية التي تحكم علاقات الأفراد والجماعات في هذا المجتمع. وبطبيعة الحال تؤثر هذه الخصائص أو يجب أن تؤثر في طبيعة ومنهجية البرامج التنموية الممكن تطبيقها في هذه المجتمعات و تحظى بدرجة عالية من النجاح ، وبذلك فان أخذ الخصائص في الاعتبار عند تصميم هذه البرامج يعد أمراً ذوي أهمية خاصة ، ويضيف كثيراً إلى عوامل النجاح المحتملة لأي من هذه البرامج ، ويمكن إجمال هذه الخصائص في الأتي :

- سيادة الزراعة المطرية علي الأنشطة الإنتاجية الزراعية، مما يؤدي إلى الانخفاض النسبي لمستويات الإنتاجية قياسًا بالزراعة المروية حتى قياسًا بالزراعة المطرية من مناطق العالم الآخر بسبب انخفاض مستوي تكنولوجيا الإنتاج الزراعي، وعدم انتظام الأمطار وتذبذب توزيعها السنوي.
- الارتفاع النسبي لمعدلات المخاطرة في العملية الإنتاجية بسبب الاعتماد الكامل علي الأمطار كمصدر للري من ناحية وعدم وجود دورات لتعاقب المحاصيل من ناحية أخرى .

- محدودية مصادر الدخل غير الزراعية وانخفاض أهميتها النسبية، إذ يلاحظ أنه علي الرغم من ارتفاع معدلات الموسمية في الطلب علي العمالة الزراعية في معظم أرجاء الريف إلا أن مصادر الدخل الأخرى غير الزراعية تعد محدودة من حيث التنوع ، ليس هذا فقط بل أن مقدار ما تولده من دخول ليس بالقدر الكافي لإحداث تغيير نوعي في مستوى معيشة معظم الريفيين.
- الضعف النسبي للمؤسسات الأهلية للريفيين ، حيث تشير التجارب السابقة أن غالبية التنظيمات الأهلية ترتبط مباشرة في حالة وجودها بالأنشطة الزراعية.
- ضعف مستوى الخدمات الإنتاجية وتتضح هذه الظاهرة من خلال عدة جوانب أهمها ضعف مستوى خدمات توفير مدخلات الإنتاج الزراعي وما يرتبط بذلك من ائتمان وإرشاد هذا بالإضافة إلى ضعف مستوى خدمات ما بعد الحصاد و أهمها خدمات التسويق والتصنيع الزراعي.
- الانخفاض النسبي لمستويات الدخل وتأتي هذه الظاهرة كمحصلة طبيعية للخصائص السابقة الذكر إذ تنخفض وبشكل واضح معدلات دخول الريفيين قياسًا بسكان الحضر مما أدى إلى انتشار ظاهرة الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر .

4.2.2 أهداف تنمية المجتمع:-

يري قدومي (2008م) أن أهداف عملية التنمية المجتمعية تعد بمثابة العائد لهذه العملية وبالتالي عائد التنمية يصنف إلى نوعين من الأهداف اولاً: اهداف انجاز، ونقصد بأهداف الانجاز كل ما تحققه التنمية من منجزات ماديه مثل (إنشاء الآبار، إقامة المنشآت، رفع إنتاجية الأفراد وزيادة دخلهم الفردي وكذلك مضاعفة الخدمات الصحية والتربوية والترفيهية بما يسهم في رفع المستوى العلمي والعقلي للمجتمع وتحقيق الرفاهية).

ثانياً: الأهداف المعنوية وتشمل التغيرات السلوكية والمعرفية التي تطرأ علي أفراد المجتمع الريفي وتحقيق الضبط الاجتماعي بإيجاد مناخ ملائم لعملية التنمية يعزز معرفة الفرد لواجباته ودوره في عمليات التنمية، كما تعمل عملية التنمية المجتمعية على خلق نوع من التفاهم والتواصل بين أفراد المجتمع ،وهي أهداف غير ملموسة إلا أنها محسوبة سلفًا لصقل مهارات لجان التنمية بالمجتمعات لدفع العمل التنموي بمناطقهم، وهناك عدة أهداف للتنمية المجتمعية منها مايلي :-

- ♦ تهدف تنميه المجتمع إلى تحسين الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسكانية للمجتمع مع تحقيق التكامل بين المجتمعات الريفية والمجتمع القومي .
- ♦ تعتمد على الجهود الذاتية والمساهمة الايجابية بين أفراد المجتمع في تخطيط برامج التنمية وتنفيذها.

- تحقيق تنمية المجتمع لا يقتصر على الجهد المحلي بل ينبغي تدعيم المجهودات الأهلية للمجتمع بالمجهودات الحكومية والهيئات الاخري .
- يهتم منهج تنمية المجتمع بتنمية الطاقات البشرية وذلك عن طريق تغيير أفكار الأفراد واحتياجاتهم وقيمهم وتأهيلهم وتدريبهم على أساس سليم حتى يستطيعوا الإسهام بطريقه ايجابيه في عمليات التنمية
- لا يمكن النظر إلى عملية التنمية في المجتمع على أنها عمليه تامة بحد ذاتها بل هي جزء من خطه قوميه عامه تستهدف رفاهية المواطنين علي المستويات المحلية والقومية .

5.2.2. دوافع تنمية المجتمع :-

أورد عبد الله (2007م) مشاركة المواطنين في تنمية المجتمع ليست ظاهرة متأصلة فيهم ولا في بناء المجتمع وبالتالي لا يتوقع الممارسين في حقل التنمية أن تتم مشاركتهم بصورة تلقائية ما لم تستثيرها وتدفعها عوامل داخلية وحوافز خارجية. هناك نوعين من الدوافع للمشاركة التطوعية ، الدوافع الغيرية والتي تتمثل في خدمة الغير ،والدوافع الذاتية كالدافع لتحقيق الذات، زيادة الاحترام، كسب المكانة الاجتماعية، وتتمثل هذه الدوافع فيما يلي :

- الناس يتطوعون في برامج العمل الاجتماعي لإشباع حاجاتهم الأساسية وليقابلوا مستوي اعلي من الحاجيات ، كالحاجة الي الشعور بالانتماء والاحترام وتقدير الذات .
- تتأثر درجة مشاركة المواطنين في التنمية بمدي التقدم والنمو الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع ، فالطبقات الريفية الفقيرة (المحرومة) تكون عادة مشغولة بإشباع ضروراتها الاقتصادية التي تكفل لها البقاء ويتميز سلوكهم بالفردية ويكون اهتمامها بالقضايا العامة ضعيفة .
- درجة مشاركة المواطنين في التنمية تتأثر بمستوي طموح سكان المجتمع المحلي ، كلما زادت آمال الفرد وطموحاته كلما كان أكثر ميلاً للاندماج في المشاركة .

6.2.2 . قواعد تنمية المجتمع :-

تحقيق التنمية في أي مجتمع من المجتمعات وخاصة المجتمع السوداني ذو النسيج الاجتماعي المتعدد الثقافات والعرقيات والبيئات، لابد أن يأخذ في الاعتبار الأوضاع الاجتماعية بكل قيمها وعاداتها وتقاليدها القائمة، ثم إدخال المفاهيم والقيم الجديدة لإحداث التغيير والذي يبدأ بتغيير الإنسان أولا، وهو بدوره يقود إلى تغيير المجتمع والتي تساعد على استكمال التنمية الشاملة والمستدامة في الدولة . فإن التطور والتنمية في المجتمعات فيها جانب يتم بصورة طبيعية وتلقائية وهذا بطئ في حركته باعتباره تحرك هادئ يتم من غير

خلخلة لتراكمات العادات والتقاليد والموروثات، والآخر هو المهم يحدث من خلال طرح وتبنى أفكار التغيير والتجديد وفق خطط وبرامج محددة، تتبناها الدولة وتسعى لمشاركة المواطنين في تبنيها وإنجاحها ، ولكن هذا المنهج كثيرا ما يصطدم بالعوامل الاجتماعية التي تعوق تقدمه وتقعده عن تحقيق العمل التنموي المنشود . كما هو الحال في المجتمع السوداني المحافظ على قيمه وتقاليده وموروثاته، ويأبى التخلي عنها حتى ولو كانت تقف في بعض الأحيان عكس تيار تقدمه وتطوره (الحسن ، 2013م) .

7.2.2 . معوقات تنمية المجتمع :-

على الرغم من أنّ تنمية المجتمع من الوسائل التي تطبق من أجل الوصول إلى حلول للمشاكل الكبرى، إلا أن هناك بعض المعوقات التي قد تحول دون تحقيق ذلك، وتكمن العوائق في الصعوبات والعقبات التى تحول دن تحقيق الهدف والتي تعترض العمل دون تحقيق تقدمه كما ينبغي، فهي بالتالي تحول دون انبثاق الإمكانات الذاتية والاستفادة من الموارد المادية للنهوض بالمجتمع القاعدي، حيث من الممكن أن تصطدم المشروعات والبرامج التنموية بالنظم الاجتماعية التقليدية التي قد لا تختفي بظهور النظم الحديثة (الكنز، 2009م) .

هناك أنواع مختلفة من المعوقات التي قد تكمن في المجتمعات أو الطبيعة وتعيق عملية تنمية المجتمع يمكن حصرها في المعوقات التالية :

أ) المعوقات الاجتماعية :-

تتمثل المعوقات الاجتماعية في النظم الاجتماعية السائدة، والعادات ، والتقاليد ، والقيم الموروثة، التي تقف عقبة دون تحقيق التنمية المجتمعية، فقد يعوق نظام الملكية السائد في مجتمع معين البرامج والمشروعات التنموية، كما توجد فئات في معظم المجتمعات الريفية ترغب في المحافظة على القيم، وتقف عقبة أمام ما هو جديد، فالقادة والصفوة في المجتمعات يخشون من التنمية أن تهدد مصالحهم، وما يصاحب ذلك من قضاء على ما يتمتعون به من حقوق وامتيازات ، كما قد تنبع المقاومة كذلك من بعض مراكز القوى والنزاعات التقليدية والرجعية المحافظة (رشوان ،2010م) .

ب) المعوقات الثقافية :-

تعتبر المعوقات الثقافية من بين أهم التحديات التي تواجهها هذه المجتمعات الريفية فغالبا ما يكون سبب فشل معظم المشروعات في المجتمعات الريفية نتيجة إلى جهل القائمين بأمر التنمية لثقافة وخصوصيات ذلك المجتمع أو المنطقة، فما يصلح في مجتمع ما، ليس بالضرورة أن يصلح في مجتمع أخر يختلف عنه ،

خاصة إذا كانت تلك المشاريع مستوردة من مجتمعات تختلف من حيث المستوى الثقافي والظروف المحيطة بها والمتغيرات المتحكمة بها. كما يعد الهيكل السكاني في المجتمع الريفي والتركيبة الاجتماعية المكونة له كأحد العوامل المؤثرة في التنمية الريفية . يمكن أن نستنتج أن نسق المعتقدات والأفكار يحوي قدراً كبيرا من معوقات التنمية في المجتمعات الريفية، فهي ترتبط بطبيعة الإنسان، مزاجه وعالمه، وتكون إطاره المرجعي أحياناً، فطبيعة هذه المعتقدات غالبا تقف سلبا اتجاه التغير، فعادة لا تقبل الرضوخ للتجديدات أو التحديث بطريقة سهلة. والمعتقدات هي التي يطلق عليها القوى الخارقة ، وهي على نمط أو شكل المعتقدات والاتجاهات التي تنبع من الأعراف والعادات والتقاليد السائدة في جماعة من الجماعات، وهي تمثل معيقاً من معوقات التنمية الاجتماعية عند الرغبة في إحداث التغيير. لذلك تحتاج عملية التنمية الي أنماط سلوكية وقيم جديدة ، تدفع نحو تحقيق الاهداف التنموية للأمام (الجولاني ، 2009م) .

الباب الثاني
الفصل الثالث
التنمية المستدامة

3 .2 المقدمة :-

التنمية المستدامة تهتم بإدارة وحفظ قاعدة الموارد الطبيعية وتطوير وسائل جديدة تكون قادرة علي تلبية احتياجات العصر الحاضر وتتمتع باستدامة علي الأجل الطويل، حيث أنها من أهم المفاهيم العالمية في الوقت الحاضر، وتعد استراتيجية أساسية للتنمية في المناطق الريفية لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وتعتبر وجودها مهم في المناطق الريفية لان اغلب مجتمعاتها تعتمد علي الموارد الطبيعية بالدرجة الأولي في تامين سبل المعيشة (جبارة ،2017م) .

1.3.2 مفهوم التنمية المستدامة :-

لقد شغلت قضية التنمية المستدامة اهتمام كافة المفكرين والساسة في كامل أجواء العالم وعلى كافة المستويات والأصعدة خلال العقدين السابقتين خاصة، وذلك بسبب الحاجة المتزايدة في تحقيق أهدافها المختلفة والتي تشمل جميع نواحي الحياة البشرية وعلاقتها بالطبيعة، ويرجع هذا الاهتمام خاصة بعد أن تبين أن كافة المشاكل التي كانت تعاني وتتخبط منها البشرية في السابق لازالت لحد اليوم بجميع أشكالها وأنواعها، هي نتيجة لعجز الأساليب التنموية السابقة التي تم تطبيقها في السابق والتي أهملت إلى حد كبير ضرورة تحقيق توازن على كافة النواحي، والأصعدة والمجالات والمستويات، حيث قد أضاف مفهوم التنمية المستدامة هذا البعد والذي يعطي للحياة البشرية وعلاقتها بكوكبها، خاصة معنى لهذا التوازن المفقود في السابق، من النواحي الاقتصادية ،الاجتماعية والبيئية. وبزيادة الاهتمام بهذا المفهوم التنموي الجديد، رافق ذلك عقد العديد من المؤتمرات والقمم المحلية والدولية، وتم تبنيه من قبل كافة الشعوب والحكومات في كل أنحاء العالم. أما فيما يتعلق بالتنمية المستدامة على المستوى المحلي، فقد تم ترجمة هذا المفهوم من خلال مفهوم ومضمون الأجندة (11) المحلية، والتي تمثل الإطار الحقيقي والفعلي لتطبيق وتحقيق التنمية الريفية المستدامة ، وكون المناطق والمجتمعات الريفية، هي الأكثر تضررا جراء تنفيذ السياسات التنموية السابقة وذلك بسبب حالة التهميش الكبير الذي عانت منه معظم هذه المناطق، هذه السياسات التي أهملت بشكل كبير البعد الإقليمي وخاصية عدم تجانس مكونات هذه المناطق الصعبة والفقيرة من كافة النواحي الطبيعة البشرية، الاقتصادية والثقافية، هذا ما جعل السعي لتحقيق التنمية الريفية المستدامة بهذه المناطق، يعتبر

أولوية من أولويات كافة بلدان ودول العالم، وبالاخص الدول التي تبنت مفهوم التنمية المستدامة (فاروق ،2015م).

2.3.2 تعريف التنمية المستدامة :-

هي التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع ، باعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية ، واعتماد مبادئ العدالة في الانتاج والاستهلاك وعند توزيع العوائد ، لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع، دون أن تحصل أضرار بالطبيعة أو بمصالح الأجيال القادمة (النور،2007م) .

3.3.2 أسباب ظهور فكرة التنمية المستدامة :-

شهد العالم خلال العقود الماضية الثلاثة، إدراكًا متزايدًا بأن نموذج التنمية السائدة لم يعد مستدامًا، بعد أن ارتبط نمط الحياة الاستهلاكي المنبثق عنه بأزمات خطيرة، مثل فقدان التنوع البيئي، وتقلص مساحات الغابات، تدني الإنتاجية الزراعية في المجتمعات الريفية التي تنتهج النظم التقليدية في الإنتاج ، تلوث الماء والهواء، وارتفاع درجة حرارة الأرض، والفيضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار، واستنفاذ الموارد غير المتجددة، الأمر الذي دفع بعدد من منتقدي ذلك النموذج التنموي إلي الدعوة إلي نموذج تنموي بديل مستدام، يعمل علي تحقيق الانسجام بين الأهداف التنموية من جهة، وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى. وبالرغم من أن مفهوم التنمية المستدامة، قد لقي قبولا واستحسانًا واستخدامًا دوليًا واسعًا منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي، إلا أن العالم لم ينجح حتى الآن في تبني خطوات جادة علي طريق الاستدامة الحقيقية، بحيث يتم التوفيق بين التناقضات القائمة بين التنمية والبيئة الناجمة عن نموذج التنمية المهيمن منذ منتصف القرن العشرين، وأصبحت هناك حاجة ماسة لظهور مفهوم جديد للتنمية يحل محل المفهوم التقليدي، ومن هذا المنطلق ظهر مفهوم التنمية المستدامة أو التنمية القابلة للاستمرار، والذي يقوم علي فكرة ضرورة التوازن بين البيئة والتنمية، بحيث تصبح السلامة البيئية جزءًا لا يتجزأ من عملية التنمية (غانم ،2014م) .

4.3.2 أهداف التنمية المستدامة :-

أورد تقرير أهداف التنمية المستدامة (تقرير نيويورك ،2017م) أعلن زعماء العالم باعتمادهم خطة التنمية المستدامة لعام (2030م) ، وتصميمهم على تحرير البشرية من مشكلة الفقر، وتأمين كوكب صحي للأجيال المقبلة، وبناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع كأساس لضمان حياة كريمة للجميع. ويكمن في صميم هذه

الرحلة الجماعية، وعد بعدم ترك أحد خلف الركب .فخطة عام2030م تقصد إلى أن تكون طموحة وتحويلية، وهي تضم مجموعة من أهداف التنمية المستدامة المتكاملة غير القابلة للتجزئة كما هو أدناه :

- القضاء علي الفقر.
- القضاء التام علي الجوع .
- الصحة الجيدة و الرفاه .
- التعليم الجيد .
- المساواة بين الجنسين .
- المياه النظيفة والصحة النظيفة .
- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة .
- العمل اللائق ونمو الاقتصاد .
- الصناعة وابتكار الهياكل الأساسية .
- الحد من أوجه عدم المساواة .
- مدن ومجتمعات محلية مستدامة .
- الإنتاج والاستهلاك المسئولان .
- العمل المناخي .
- الحياة تحت الماء .
- الحياة في البر .
- السلام والعدل والمؤسسات القوية .
- عقد الشراكات لتحقيق الأهداف .

5.3.2 تعريف الاستدامة :-

يعرف حماد (2010م) .معيار الاستدامة على أنه ديمومة نتائج المشروع بعد انتهائه، وتوجد نوعان من الاستدامة :

الأول : الاستدامة الساكنة وهي التدفق المستمر للمنافع نفسها التي يبدأها المشروع المنجز إلى المجموعات المستهدفة نفسها.

الثاني : الاستدامة الدينامكية فهي تختص باستخدام أو تكييف نتائج المشروع تبعاً لسياق مختلف أو بيئة متغيرة من المجموعات المستهدفة أو مجموعات أخرى، وبذلك فالديمومة تعكس قدرة المشروع على الاستمرار والبقاء .

6.3.2 معايير الاستدامة :-

يوضح دليل الاتحاد الأوروبي لإدارة المشاريع Project Cycle Management (PCM, 2004م) يتم تحقق معيار الاستدامة للمشروع من تقدير مدى استمرار نتائجه، أو احتمال استمرارها بعد انتهاء المشروع وتوقف الموارد ويتعلق معيار الاستدامة بإمكانية استمرار التأثيرات الإيجابية للمشروع على الفئات المستهدفة بعد انتهاء تنفيذه، وهو يعكس ما إذا كانت الفوائد للفئات المستهدفة ستستمر بعد انتهاء التمويل الخارجي. وقد تركز تحليل الاستدامة على المعايير التالية:-

- مدى امتلاك الشركاء لأهداف وانجازات المشروع وهل تم التنسيق معهم طوال فترة تنفيذ المشروع.
- مدى كفاية موازنة المشروع لتحقيق مخرجات وأهداف المشروع.
- مدى تناغم أنشطة المشروع مع العوامل الاجتماعية الثقافية.
- مدى الأخذ بعين الاعتبار القضايا المتقاطعة مثل العدالة الجندرية والحكم الرشيد.
- مدى القدرة على إدارة التكنولوجيا المتوفرة بدون الحاجة لمساعدة خارجية.
- مدى الاستدامة المؤسساتية والتي تعكس مستوى التزام الشركاء وكذلك دمج المشروع ضمن هيكليتها.
- مدى الاستدامة المالية والتي تعكس قدرة الفئات المستهدفة على تحمل تكلفة الخدمات المقدمة بعد انتهاء التمويل .

7.3.2 أبعاد التنمية المستدامة:-

يري (فاروق ،2015م) أن التنمية الريفية في مفهومها الواسع المتكامل، لها العديد من الأبعاد الجوهرية التي لابد من تكاملها لإحداث التنمية الريفية المستدامة ومن بين هذه الأبعاد:

أ) البعد الاجتماعي:-

يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر عن طريق وضع وتفعيل السياسات الرامية لتوسيع فرص العمل الإنتاجي، وتضييق الفوارق التنموية بين الريف والحضر، والتركيز على تحسين مستوى المعيشة ودخول الفئات الأكثر فقراً، وذلك بغض النظر عن جنسهم أو دينهم أو أصلهم. إن العدالة الاجتماعية

تستوجب العناية الخاصة للفئات الفقيرة والضعيفة في المجتمعات الريفية وذلك من خلال زيادة فرص الحصول على الموارد ورفع مستوي مشاركتهم في كل عمليات اتخاذ القرار التي تتعلق بهم وبإقليمهم المحلي .

ب) البعد الاقتصادي :-

البعد الذي تقترن به الجهود الرامية لتحقيق معدلات من النمو الاقتصادي المتطور والمستدام، وتشكل التنمية الزراعية في هذا البعد الأساس وترتبط بها الأنشطة الريفية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمتمثلة في تحسين القدرة التنافسية للإقليم وجعله إقليماً قابلا للعيش، بالإضافة إلى العمل على زيادة إنتاجية النشاط الزراعي وجعله نشاط مربح يؤدي لزيادة دخل العائلات الممتهنة للزراعة، بالإضافة إلى زيادة كفاءة استغلال الموارد المحلية والخارجية في نفس الوقت .

ج) البعد البيئي :-

تهدف البرامج المرتبطة به إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة، تتأسس على مبدأ حماية البيئة والموارد الطبيعية المتاحة من التدهور، بما في ذلك الماء والأرض والكائنات الحية النباتية والحيوانية، وتسخير وحسن استغلال هذه الموارد الطبيعية بالصورة التي تضمن استدامة عطائها لمصلحة الإنسان، وترشيد تعامله مع مفرداتها المختلفة .

8.3.2 الأسس التي تقوم عليها المشاريع التنموية :-

تقوم فلسفة مشاريع التنمية علي تحديد الحاجات الفردية والمجتمعية للمجتمع والتعرف علي مشاكلهم واحتياجاتهم لذلك لا يعقل أن ترسم الخطط الإنمائية دون الرجوع الي المستفيدين منها والحوار معهم حولها، اغلب النخب الحاكمة وهيئات التنمية المختلفة يفترضون بأنهم مؤهلون للتفكير بالنيابة عن مصالح المجتمعات ولم يبذلو جهدا كبيراً لشرح هذه الأهداف للمعنيين وتلقي ملاحظاتهم وأفكارهم عند تنفيذها، لذلك بينت العديد من نتائج التطبيقات والتجارب التنموية أن الخطط التي تم تنفيذها نتيجة لرغبات القائمين علي السلطة أو المانحين تسبب في فشل الكثير من برامج التنمية التي طرحت لدفع عجلة التنمية ولم يكتب لها الاستمرار،لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الحقيقية للمجتمعات وإمكاناتهم المادية والبشرية والعوامل الديموغرافية، وقضايا أخري ذات صلة بالتنمية والبيئة، يتضح مما سبق إن صياغة برامج التنمية تتطلب وعيا بطبيعة المجتمعات والنظر للعملية التنموية برؤية متكاملة(التميمي ،1999م) .

9.3.2 معوقات استدامة المشاريع التنموية في السودان:-

بوجه عام تعتبر عملية التنمية قضية معقدة ومتشابكة الجوانب، تختلف معوقاتها في العديد من الأبعاد المتداخلة التي لها خصائص مختلفة ولكنها مترابطة ومتداخلة تعمل بعضها من خلال بعض، ويؤثر بعضها في البعض، مما يسمح بالتأكيد على أن معوقات استدامة التنمية أو تحديات التقدم ومظاهر التخلف متعددة ومتباينة تبعاً لظروف كل مجتمع وخصائصه وإمكانياته، معوقات الاستدامة ليست على درجة واحدة من الأهمية والتأثير في عملية التنمية المستدامة حيث تختلف درجة حدتها وشدتها وتعقيدها من واقع اجتماعي لآخر باختلاف الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لكن يبقى لها وزن ودور كبير في عدم استمرار المشاريع التنموية بتعارضها في بعض الأحيان مع القيم المجتمعية السائدة ،فقد يصل البعض منها إلى حد إعاقة كاملة لاستدامة عملية التنمية، وقد يكون لبعضها مجرد دور المساهمة مع غيرها في هذه الإعاقة وبدرجة هامشية (السعيد ،2005م) .

يري شنان(2003م) أن العوامل التي تحد من استدامة مشاريع التنمية المجتمعية في السودان في هذه المحاور التالية :

- غياب التخطيط الاستراتيجي واستخدام مناهج التخطيط التنموي الفوقي (Top Down).
- غياب المتابعة اللصيقة والمنتظمة لكل مراحل التنفيذ .
- ضعف مؤسسات الحكم المحلي علي مستوي المجتمعات الريفية .
- ضعف الموارد المالية والكوادر في الريف .
- تداخل السلطات والاختصاصات بين المركز والولايات والمحليات والمجتمعات القاعدية .
- ضعف تطبيق اللامركزية في ادارة المشروعات التنموية .
- عدم انتظام التدفق المالي طيلة دورة المشروع حسب ما هو مخطط في الخطة الزمنية للأنشطة .
- عدم وجود مصادر تمويلية ثابتة من قبل المجتمعات المستهدفة .
- انعدام الدعم الأجنبي بعد انتهاء فترة المشروع مما يؤدي إلى توقف الكثير من المشروعات.
- غياب التخطيط المستدامة للمشروعات والذي ينتهي بانتهاء عمر المشروع .

كما يري عبد الله (2007م) أن أهم معوقات مشاركة المجتمعات في تنفيذ مشاريع التنمية والحفاظ علي استمرارها واستدامتها هي :

- عدم انسجام سكان المجتمع، والشعور بالعجز في المواقف الاجتماعية وإحساسهم بالعزلة والاغتراب، كما ترجع هذه العوائق الي عدم فهم القيادات المحلية لدورهم في المجتمع، ونقص وجود القيادات المؤثرة ، قد تعود الي ضعف قنوات الاتصال الفعالة علي مستوي المجتمعات المستهدفة .
- الشعور باليأس من إمكانية تغيير الواقع المحيط، الناتج من تأخر الإصلاح ومواجهة المشكلات لفترات طويلة، مما يجعل المواطنين يتشككون في قدراتهم ويتشاءمون من حدوث التغيير المطلوب .
- تأثير الفوائد التي تعود علي المشاركين في حجم وفاعلية المشاركة، حيث ترتبط مشاركتهم بمدي وضوح الفوائد التي سيحصلون عليها من أنشطة المشروع .
- اللامبالاة والسلبية الاجتماعية أي عدم اهتمام الفرد بما يدور حوله من الظواهر أو المواقف المختلفة في المجتمع بصفة عامة وضعف الشعور بالمسئولية الايجابية إزاء المجتمع.
- التطبيق الغير ذكي للنماذج التنموية التي نجحت في مجتمعات أخري مع المجتمعات المستهدفة، دون مراعاة الفروق التي صاحبت التجربة السابقة .
- سيطرة العوامل الشخصية علي علاقات العمل الرسمية مما حدا من وصول بعض المستهدفين للفرص والاستفادة منها علي حساب بقية أعضاء المجتمع .
- ضعف البني التحتية والتنظيمات الاجتماعية في المجتمعات .
- تطوع المواطنين للمشاركة في الأنشطة عن رهبة وليس عن رغبة لذلك كان سببا في عدم فعالية تنظيمات التنمية الاجتماعية في تقديم الخدمة للمجتمع والانشغال بالمصالح الشخصية في حالات غياب الرقابة .

10.3.2 الاعتبارات التي يتطلب أخذها في الحسبان لإنجاح المشاريع التنموية :-

أشار صابر (2000م) نجاح برامج التنمية رَهن بمدي مشاركة الأهالي في خطوات هذه العملية ويعتبر أفراد المجتمع هم ادري من غيرهم لما يصلح لمجتمعهم وما لا يصلح له، بالتالي يجب استصحاب هذه المحاور التالية في الحسبان لإنجاح أهداف المشاريع التنموية :

- البدء بمشاريع تنموية ذات عائد ملموس تشبع رغبات المجتمع القائمة بصورة سريعة ومجزية بحيث يكون مشجعاً علي قبول المشروعات اللاحقة ، فلا يستحسن التسرع في اقامة المشروعات التي تتطلب مستوى معقداً من الخبرة الفنية في بادئ الأمر، قد يؤدي الي الفشل .
- محاولة كسب القبول وثقة المجتمع والدخول للمجتمعات عبر القادة المحليين لأنهم أكثر نجاحا في تغيير الاتجاهات والتبشير بجديد الأفكار من الفني الغريب ،الذي قد يكون أكثر قدرة وكفاءة فنية من القائد المحلي ، ولكنه هو نفسه جديد يحتاج الي قبول قبل أن تقبل فكرته .
- الاتصال المنظم بالمجتمع لكل مراحل التنفيذ، والتقييم الدوري لموقف الأنشطة مع مراعاة التخصص في كل نواحي المشروع لتدراك العقبات في الوقت المناسب .
- توخي الصدق وعدم إطلاق الوعود الكاذبة فيما يتعلق بتوفير الخدمات وحل المشكلات والاعتماد علي الموارد المادية والبشرية المحلية وصقلها بالتدريب المستمر لخدمة المجتمع .
- إثارة الوعي وإقناع المجتمعات بالحاجات الجديدة في التفكير والتنفيذ والتبني علي ألمدي الطويل .

الباب الثاني

الفصل الرابع

مشروع ادارة الاحواض المائية

4.2 خلفية عن المشروع :-

أورد تقرير التقييم المستقل للمستفيدين من المشروع (تقرير،2015م) بان مشروع الإدارة الشعبية للأحواض المائية مكون السودان هو أحد برامج المسار السريع للمنطقة الفرعية للنيل الشرقي وهو مشروع إقليمي يهتم بإدارة وتطوير المناطق الواقعة في الجزء الشرقي من حوض النيل وهو ينفذ في ثلاث دول (السودان- أثيوبيا - مصر). وفي السودان ينفذ هذا المشروع في أربعة مناطق هي منطقة الحوض الأدنى لنهر عطبرة- منطقة حوض الدندر- منطقة حوض الانقسنا في الدمازين ومنطقة حوض لاو في الجنوب ويقع المشروع تحت مظلة مبادرة دول حوض النيل. نفذ عبر وزارة الموارد المائية والكهرباء السودانية بتمويل من المرفق العالمي للبيئة وحكومة السودان والحكومة الفنلندية بإشراف البنك الدولي و بدعم فني من منظمة نيراس الفنلندية بالتعاون مع كرسي اليونسكو للمياه .

2 .4 .1 نطاق عمل المشروع والمجتمعات المستهدفة :-

عمل المشروع في (8) قري بتجمع قري الكدالو، وهذه القرى هي (ابوقضاف، أمرِي، مكلا وابوجِنقِر، مِينزا، مَنجَلنق البراني، منَجَلنق الجواني، جبل النور، الجزيرة) وتقدر الكثافة السكانية للقرى المستهدفة ب (11019) نسمة، تقوم بتقديم الخدمات في المجالات عدة مع الإدارات ذات الصلة .

2 .4 .2 التمويل وفترة المشروع :-

هذا المشروع نفذ تحت مظلة وزارة الموارد المائية والكهرباء بتمويل من المرفق العالمي للبيئة ب(4 مليون دولار) وحكومة السودان (13.8 مليون دولار) والحكومة الفنلندية (9مليون يورو) وبإشراف من البنك الدولي وبدعم فني من منظمة نيراس الفنلندية بالتعاون مع كرسي اليونسكو للمياه . استهدفت الفترة ما بين 2010 / 2015م .

2 .4 .3 الهدف العام للمشروع :-

ضمان الإدارة الجيدة للموارد المائية والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية مع الحد الأدنى من الضرر البيئي من خلال تعزيز التنمية القائمة على المشاركة الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في المناطق المستهدفة.

2 .4 .4 الهدف التنموي للمشروع: –

تنشيط تبني المجتمعات للتقنيات والتطبيقات في مجال إدارة مورد الأرض والمياه لتقليل تدهور الأرض ولزيادة الإنتاج الزراعي (المحاصيل، الغابات، المراعي) .

2 .4 .5 مكونات المشروع :–

- مكون الموارد الطبيعية تهدف الي تعزيز إدارة الموارد الطبيعية في المجتمعات المحلية المستهدفة، خاصة الغابات والمراعي والحياة البرية التي تتعرض لضغوط جراء الاستغلال المفرط والرعي الجائر، ويسعي الي إدارة تلك الموارد وبناء القدرات لضمان استدامتها .
- مكون الزراعة المستدامة يهدف الي تعزيز واعتماد أوسع الممارسات والتكنولوجيات المبتكرة لزيادة خصوبة التربة وإستمراريتها والإدارة الجيدة والمستدامة للمياه لرفع الإنتاجية الزراعية ويشمل هذا المكون ثلاث مجالات للتدخل هي(الابتكارات الزراعية المستدامة، حصاد المياه وصيانة التربة، المنح الصغيرة) .
- مكون البيئة يقوم بدراسة الأنشطة والتدخلات المختلفة لكل مكونات المشروع قبل الشروع في التنفيذ لمعرفة الآثار المتوقعة من كل نشاط ومدي تأثيره الايجابي والسلبي للإنسان والحيوان والبيئة بمفهومه الواسع لاتخاذ التدابير والتخفيف من حدة تلك التأثيرات .
- مكون المتابعة والتقييم يهدف الي التأكد من سير المشروع وتحقيقه للأهداف التي قام من اجلها .

2 .4 .6 الأنشطة التي نفذها المشروع :–

- توزيع تقاوي محسنة وشتول مطعومة للمزارعين وإنتاج السماد العضوي.
- توزيع وحدات ري سطحية متكاملة لري البساتين مع الحفر والتركيب .
- تنفيذ مزارع إيضاحية ونظم الزراعة المختلطة للمحاصيل الحقلية مع تطبيق تقانات صيانة التربة .
- توزيع نشرات إرشادية وملصقات عن (الحزم التقنية،حصاد المياه ، حماية الموارد الطبيعية)
- تدريب المزارعين علي التطبيق العملي لتقنيات حصاد المياه وصيانة التربة وحفظها من التدهور .
- تحسين المراعى العامة (استزراع المراعى، انشاء وتأهيل حفائر) .
- اقامة الجلسات والمعسكرات الإرشادية وأيام الحقل لرفع الوعي .
- إجراء المسح الرعوي والغابي في المسارات لتقييم المراعي الطبيعية بعد النثر .
- انشاء غابات شعبية ونثر البذور الغابية لتأهيل الغابات المتدهورة وفتح مسارات الماشية.

2 .4 .7 الانجازات التي حققها المشروع :-

- ساهم في رفع مستوي دخل الأسر بزيادة الإنتاجية الزراعية بتبني عينات محسنة .
- ساهم في إشراك النساء الأنشطة الإنتاجية والمشاركة في اللجان التنمية المجتمعية.
- ساهم في الحد من الصراعات بين المزارعين والرعاة بفتح المسارات وتأهيل المراعي الطبيعية.
- ساهم في تأهيل المسارات والمراعي الطبيعية بنثر عينات ذات قيمة غذائية عالية .
- ساهم في رفع وعي المجتمعات بضرورة الاهتمام بالموارد الطبيعية واستخدامها بطريقة مرشدة .
- ساهم في توفير المياه بحفر الآبار والحفائر وصيانة المضخات علي مستوي قري التجمع .
- إكساب المزارعين مهارات في مجال تطبيق تقنيات حصاد المياه وتقنيات منع انجراف وتعرية التربة، وطرق إنتاج السماد العضوي .
- ساهم في إيجاد فرص دخل إضافية من خلال تأسيس المزارع البستانية، وانتاج العسل وكذلك منح الإنتاج الحيواني (تقرير لجنة التسير القومي ، 2015).

2 .4 .8 نبذة عن تجمع قري الكدالو :-

تأسست قري تجمع الكدالو في فترات متباينة ما بين (1820- 1940م) يعود تاريخ المنطقة الي عهد دولة الفونج كانت المنطقة تتبع لمحلية الروصيرص، ولكن آلت تبعيتها مؤخراً لمحلية ود الماحي التي أنشئت حديثا بفعل التقسيمات الادارية للمحليات بالولاية (بحرالدين ، 2018م) ،

حيث تبعد من مدينة الروصيرص بمسافة 115 كلم تقريبا، تحده من الناحية الشمالية حظيرة الدندر، من الناحية الغربية مشروع التكامل السوداني المصري ومنطقة بالقوة للتعدين الأهلي، من الناحية الجنوبية أم درفا ويارد ا ومن الناحية الشرقية الحدود الإثيوبية وكذلك الناحية الجنوبية الشرقية كما مشار في الخريطة (الملحق رقم 2) ، تقع المنطقة في حزام السافنا الغنية حيث تتميز بتنوع الغطاء النباتي الكثيف والسلاسل الجبلية والتلال الصخرية الصغيرة والخيران الموسمية الكبيرة (خور سِوار، خور مَينزا، خور عنتر، خور سِيفاوة) كما تتميز المنطقة بأراضي طينية خصبة خفيفة الي ثقيلة (بَادُوبة) في الأراضي الزراعية، وتكون حجرية الي رملية خفيفة (عزَاز) حول الجبال، وطمية في أماكن المنخفضات وعلي ضفاف الخيران، نظام ملكية الأرض عرفي أو بما يعرف بوضع اليد، تدار عن طريق العمودية والمشايخ، ولهم سلطة في فض النزاعات وتسوية المشكلات بين المتخاصمين .

❖ **التركيبة السكانية :-**

اغلب سكانها من الفونج وباتوا يسمون أنفسهم بالكدالو تيمنا باسم المنطقة ،وهم السكان الأصليين ولديهم علاقات نصب وتصاهر وتبادل منافع مع قبائل القمز بإقليم بني شنقول الإثيوبية المجاورة من الناحية الشرقية والجنوبية الشرقية، بعد السبعينيات توافد إليها قبائل الرحل وسكنوا بشكل دائم داخل الغابات لتوفر المراعي الطبيعية، ويتراوح حجم سكانها (11019) نسمة الملحق رقم (4)، (الجهاز المركزي للإحصاء الدمازين ، 2018م) .

❖ **المناخ :-**

تقع المنطقة في حزام السافنا الغنية وتتمتع بفصل خريفي طويل يمتد من بداية شهر مايو الي شهر أكتوبر قد تصل أحيانا حتي اوائل شهر نوفمبر، وفصل شتاء قصير من شهر ديسمبر حتى شهر فبراير، وكذلك صيف حار نهاراً ورطب ليلا .

❖ **مصادر المياه :-**

تتميز المنطقة بوجود صخور أساسية ويعتمد السكان على مياه الأمطار، والمضخات، والخيران الموسمية، والجمامات، والينابيع فوق الجبال، والمضخات والصهاريج كمصادر أساسيه لمياه الشرب، أما في الزراعة يعتمدون على الري المطري فقط، بجانب بعض الآبار التي حفرت حديثا لأغراض الزراعة البستانية حول الخيران التي تجرى من الشمال الي الجنوب الغربي وتصب في النيل الأزرق . المعدل السنوى للأمطار تتراوح ما بين(400– 800)مم (ادارة التخطيط والمعلومات بوزارة الزراعة . 2017م) .

❖ **الغطاء النباتي :-**

تقع المنطقة وسط مساحات شاسعة من الغابات لا توجد قوانين وتشريعات شعبية لحماية الموارد الغابية وإنما تعتمد الحماية على الهيئة القومية للغابات عبر الحراس من أبناء المنطقة المكلفون من الهيئة القومية للغابات ،المنطقة في طبيعتها كامتداد لمحمية الدندر غنية بالغطاء النباتي، لا يملك المواطن أي بدائل للطاقة كالغاز والطاقة الشمسية مما يجعله يستخدم الغابة بطرق جائرة لتوفير احتياجه المنزلي اليومي، وكذلك كسب مصروفاته النقدية اليومية من خلال قطع الأشجار.

الأنواع الشجرية الموجودة بالمنطقة هي (الطاراية، الَقفل، العرديب،الاندراب، الهجليج، الخَشَخاش، الهبيل، السِدر،الدوم، الجوقان،الكداد، الليُونة،الترتر، الأبنوس، الكُوك، أم شطو، الطلح، الهشاب، الكَاكمُوت، السِيلك، الصُباغ،الحراز، النيم، التبلدي، الخروب). وتمثل الموارد الغابية مصدر أساسي لمواد البناء والطاقة، وكذلك

يستفاد منها كمصدر للمنتجات غير الخشبية (النَبق، العرديب، اللالوب، القُنقوليس، السعف، الدوم، الصمغ، العسل)، والمنتجات الخشبية تتمثل في (حطب المتر،الغزاز، المُروق، الدقاق، فلكاب، حطب الرصاص، العناقريب، البنابر)، وليس هنالك أي مساهمة لمواطني القرية تمكن من المحافظة وحماية الغابة من الخطر الذي يتهددها بالقطع اليومي المكثف.كما تمتاز المنطقة بالحشائش الرعوية الغنية مثل (النال، البوص، التبر، ابوعريضة، التُباس، انزُورا، أنيس، الحِميرا، الدرعية،عرق الدم، أضان الفأر بالإضافة لورق الطلح ،الكاكموت، الهجليج والسدر) نتيجة لذلك تتوافد الي المنطقة أعداد كبيرة من هجرات الرعاة الوافدة من المناطق الاخري .

❖ **النشاطات البشرية لسكان المنطقة :-**

المهن الرئيسية للمنطقة هي الزراعة ،التجارة ،الرعي ،اغلب السكان يشتغلون بالزراعة التقليدية باستخدام الأدوات اليدوية فى كل العمليات الزراعية (المنتُباب، الطورية، الكدنكة، السلوكة،الفأس، الكرك) ولا يتم استخدام مدخلات الانتاج إلا بالقدر اليسير مثل (الأسمدة ،المبيدات ، التقاوي المحسنة و الآليات الزراعية فى تحضير الأرض)، والبعض منهم يعملون كعمالة يدوية في مشاريع الزراعة الآلية القريبة من المنطقة كمشروع التكامل السوداني المصري الزراعي، في فترة الصيف يعملون كعمال يوميات في قطع الأشجار والاحتطاب في المساحات المحيطة بالقرى و يتم شحنها للتجار الذين يقدمون لمناطقهم، وتمثل عملية قطع الغابات الحرفة الأساسية في موسم الصيف، بالإضافة الي الاشتغال في أعمال التجارة في الأسواق الأسبوعية والأسواق الإثيوبية القريبة من الحدود، بجانب العمل في التعدين بمنطقة بالقوة المجاورة من الناحية الغربية للتجمع ،وجزء بسيط منهم يعملون في طق وجمع الصمغ العربي في شهري مارس ـ مايو ، وإنتاج العسل البري من الجبال والغابات. كما يهتمون بالرعي وتربية الحيوان بالتركيز علي الأغنام بصورة رئيسية في كل القرى. ويعتبر هذه المهن مصدر الدخل السنوي للأفراد الممارسين لها، والزراعة هي مصدر للإنتاج الاستهلاكي ولا يوجد إنتاج بكميات كبيرة بغرض التسويق اغلب أصناف التقاوي المستخدمة محلية مثل (كُلُم ،عجب سِيدو، مُقد، رأس القرد، مَحرِيبا ، أم التِيمان ،تُركاش، وديابس،ود دَبركِي) حيث يتم الحصول عليها من الأسواق المحلية وهنالك القليل من الأصناف المحسنة مثل (ود احمد، طابت، ارفع قدمك) التي تم إدخالها بواسطة المنظمات، كما تهتم النساء بزراعة الجباريك المنزلية بالسمسم، القرع، البامية، البابون، التبش ،اللوبيا، الذرة الشامية، الفول السوداني. أما بالنسبة للحيوانات يعتمدون علي السلالات البلدية ولا توجد سلالات محسنة لذلك نجد أن إنتاجيتها من الألبان واللحوم ضعيفة جدا.

الباب الثالث

منهجية الدراسة

1 .3 المنطقة الدراسة :-

منطقة الدراسة هي من احدي التجمعات السكانية التابعة لمحلية ودالماحي وتعتبر من المحليات الحدودية التي تأثرت بإفرازات الحروب والنزوح مما جعل الكثير من المنظمات تقدم مشروعات تنموية لسكان تللك الأرياف .

2.3 اسباب اختيار منطقة الدراسة :-

تميزت المنطقة بتاريخ طويل وارث قديم حيث بدأت فيها التعليم منذ منتصف الستينيات ولكن لا زال حتى ألآن البنية التحتية فقيرة (الطرق، الاتصالات، المرافق العامة علي مستوي قري التجمع) يعيش معظم السكان في أوضاع معيشية متدنية ، توجد بالمنطقة عدد(3) مراكز لتنمية المجتمع في كل من قرية ابوقضاف، مينزا وجبل النور ، ومع ذلك دور المراكز غير ملموس تجاه تنمية المجتمع أو الحفاظ علي مشاريع التنمية التي نفذت من قِبل شركاء التنمية بدرجة معقولة، لذلك لم تنل حظها من التنمية المطلوبة ،ولا زال المنطقة تفتقر لمقومات الحياة الضرورية لولا تدخلات المنظمات الأجنبية والوطنية من حين لاخر. ظهرت بوادر امل في الآونة الأخيرة بفعل التدخلات التنموية في بعض الجوانب ولكن لا تزال الفجوة كبيرة، نتيجة لهذا الوضع يسعي الباحث تسليط الضوء علي المعوقات التي تقف حجر عثرة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة بالرغم من ثراء الموارد الذي تعيشها .

3 .3 منهج البحث :-

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة لارتباط الدراسة بالظواهر الاجتماعية حيث استخدمت الدراسة اسلوب المسح الميداني لجمع البيانات من عينة الدراسة بغية الوصول للأهداف والتعرف على معوقات استدامة مشاريع التنمية الريفية من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة.

4 .3 مجتمع الدراسة :-

يتكون مجتمع البحث الكلي من ثمانية قري (ابوقضَاف ، أمِري ، جبل النور ، الجزيرة ، مُكلا وابُوجِنقر، مِينَزا ، مَنجلَنق البرانيِ، منجلنق الجوانيِ) والبالغ عددهم (11019)نسمة، وهم المستهدفون بخدمات مشروع ادارة الاحواض المائية ويسعى الدراسة لتحقيق الأهداف وتعميم النتائج علي مجتمع الدراسة .

5 .3 عينة الدراسة :-

تم اختيار عينة عشوائية مرحلية مكونة من (4) قري والبالغ عددهم (3278) نسمة من جملة (8) قري ،ثم سحبت عينة مكونة من (164) مبحوث باستخدام طريقة العينة العنقودية العشوائية البسيطة من القري الاربعة المختارة .

6 .3 اسلوب اختيار العينة :-

اتبع الدراسة الأساليب الإحصائية المتبعة في البحث العلمي، استخدمت الدراسة اسلوب العينة العنقودية العشوائية ذات المرحلة الواحدة، في البدء تم سحب عينة عشوائية بسيطة باجراء القرعة للقري الثمانية ،واُختير منها (4) قري عشوائياً بنسبة 50% كمرحلة اولي ، ثم سحبت عينة عنقودية عشوائية مرحلية مكونة من (164) مبحوث من القري (4) المختارة ، حيث جعل الباحث وحدة العينة القرية ،ولمراعاة حجم العينة لكل طبقة من الطبقات الأربعة ،تم استخدم قانون اختيار العينة بالنسبة والتناسب كما في الجدول ادناه.

الجدول رقم (1.3) يوضح كيفية اختيار العينة .

الرقم	القرية	حجم السكان بالقرية	حجم العينة المطلوبة من القرية بالفرد	% الاسترداد لكل قرية
1	ابوقضَاف	981	50	34
2	أمِري	828	41	25
3	مَنجلَنق البراني	860	43	26
4	مَنجلَنق الجواني	609	30	15
5	الجملة	3278 نسمة	164 مبحوث	100 استبانة

المصدر (الجهاز المركزي للاحصاء الدمازين، 2018م)

اشار (الباقر واحمد، 2002م) طريقة اختيار العينة بقانون النسبة والتناسب كما مشار ادناه.

حجم عينة الطبقة (القرية) = حجم العينة المطلوبة للبحث × حجم الطبقة / حجم الكلي لمجتمع البحث

بحسب المعطيات :

حجم العينة المطلوبة = 164 مبحوث

حجم مجتمع البحث الكلي = 3278 فرد

إذاً حجم العينة المطلوبة من قرية ابوقضاف علي سبيل المثال = 164 × 981 / 3278 = 50 مبحوث

3 .7 أدوات جمع البيانات :-

أعتمدت هذه الدراسة علي الأدوات الأولية والثانوية لجمع البيانات :-

اولاً : الأدوات الأولية :-

❖ **الاستبانة :-**

لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة لجأ الباحث الي جمع البيانات الاولية لموضوع الدراسة من خلال الاستبانة كاداة رئيسية صممت خصيصا بغرض الحصول على بيانات كمية قابلة للقياس ، تم توزيع عدد (164) استبانة وتحصل الباحث علي عدد (100) استبانة ولم يتمكن من استرداد الباقي نظرا للظروف الامنية وصعوبة الوصول للمنطقة .

❖ **الملاحظة:-**

تمّ اعتماد هذه الوسيلة طيلة مراحل الدراسة بتوجيه الحواس والانتباه إلى ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر، رغبة في الكشف عن صفاتها أو خصائصها بهدف الوصول إلى كسب معرفة جديدة عن تلك الظاهرة أو الظواهر المتعلقة بمعوقات استدامة مشاريع التنمية الريفية.

❖ **المقابلة :-**

هي إحدى وسائل جمع المعطيات والبيانات من مصادرها الأصلية حيث تمكن الباحث من الاحتكاك المباشر مع المبحوثين .والمقابلة في الدراسات الميدانية تعتبر وسيلة أساسية في الوصول إلى الحقائق التي لا يمكن للباحث معرفتها من دون الاحتكاك بالواقع والاطلاع على الظروف المختلفة والعوامل والقوى التي تؤثر فيه.

ثانيا: الأدوات الثانوية:-

استخدم الدراسة في معالجة الاطار النظري البيانات الثانوية والتي شملت المراجع، الكتب،الدوريات ،التقارير، المجلات ،النشرات ،الشبكة العنكبوتية ،الأوراق والتقارير الفنية التي أصدرها مشروع الاحواض المائية والبرامج الأخرى المشابهة والبحوث ذات الصلة بموضوع الدراسة .

3 .8 درجة صدق وثبات الاستبان :-

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلته ما وضعت لقياسها، وقام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين ،احتوت الاستبانة علي (28) سؤال مقسمة الي خمسة محاور غطت جميع مجالات الدراسة ، حيث استخدام الباحث مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبانة كما موضح بالجدول رقم (3- 2) أدناه .

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

اختار الباحث الدرجة (1) للاستجابة بدرجة منخفضة جداً، والدرجة (5) للاستجابة القوية جداً

أ) صدق المحكمين:

بعد إعداد أداة الدراسة بصورتها الأولية قام الباحث بعرضها على عدد من المحكمين ذوي الخبرة والاختصاص في مجال الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية وإعداد وتصميم الاستبيانات، أسماء المحكمين بالملحق رقم (3) ، بهدف التأكد من صدق محتوى الفقرات المُكونة للاستبانة ومدى ملائمتها لأهداف الدراسة ومتغيراتها، وقد أشار المحكمون إلى صلاحية أداة الدراسة مع إبداء بعض الملاحظات والتعديلات الفنية، استجاب الباحث لأراء المحكمين وقام بإجراء ما لزم من حذف، تعديل وترتيب في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبانة في صورتها النهائية انظر الملحق رقم (1) .

ب) درجة ثبات الاستبانة :

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة إذا تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط ، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. وقد تحقق الباحث من ثبات إستبانة الدراسة من خلال استخدام معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient وقد بلغت قيمة معامل الثبات لمجموع فقرات الاستبانة الأربعة (0.84) وهو معامل ثبات موجب قوي يفي لأغراض البحث العلمي كما هو مبين أدناه في الجدول رقم (3- 3) .

Reliability Statistics table

الفقرة	عنوان الفقرة	عدد الفقرات	نتيجة كورنباخ ألفا
الأولي	المحاور المتعلقة بمشاركة المجتمع وطبيعة الأنشطة التنموية وعلاقتها باحتياجات المجتمع	5	.825
الثانية	محور اختيار لجان التنمية ودورها في تنمية المنطقة	5	.912
الثالثة	محور تحقيق الاستدامة من قبل المشروع والمجتمع	10	.794
الرابعة	تدخلات المشروع في تطوير المجتمعات الريفية	3	.831
	الجملة		.840

3 .9 تحليل البيانات :-

بعد جمع البيانات وترميزها وتفريغها تم إدخال البيانات الي الحاسب الآلي وتحليلها بواسطة برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) لمعالجة البيانات والوصول للتكرارات والنسب المئوية، بالإضافة الي استخدام المقاييس الإحصائية الوصفية لوصف خصائص المبحوثين. كما استخدم الباحث معامل الارتباط لقياس درجة الارتباط وكذلك استخدام تحليل مربع كأي لاكتشاف العلاقة بين بعض المتغيرات تحت مستوي معنوية (0.05) ،ومقياس ليكرت لقياس اتجاه المبحوثين حول الفقرات المطروحة في الاستبانة .

3 .10 الصعوبات التي واجهت الباحث

- قلة المواصلات وصعوبة الوصول للمنطقة
- بعد المنطقة ووعورة الطرق
- تعقيد إجراءات مقابلة المجتمعات وجمع البيانات من قبل الأجهزة الرسمية.
- عدم تواجد المجتمعات بالقرى لانشغالهم بأعمال اليوميات .

الباب الرابع

التحليل والمناقشة

جدول (1.4) يوضح التوزيع التكراري والنسب المئوية حسب الخصائص الشخصية للمبحوثين :

النوع	العدد	%
ذكر	33	33
انثي	67	67
المجموع	100	%100

المستوي التعليمي	العدد	%
أمي	43	43
خلوة	21	21
اساس	18	18
ثانوي	14	14
جامعي	4	4
فوق الجامعي	0	0
المجموع	100	%100

الحالة الاجتماعية	العدد	%
متزوج	72	72
غير متزوج	13	13
مطلق	4	4
ارمل	6	6
مهجور	5	5
المجموع	100	%100

الفئات العمرية	العدد	%
20- 30	36	36
31- 40	27	27
41- 50	22	22
51- 60	15	15
المجموع	100	%100

المصدر : المسح الميداني(2018) :

شكل (1.4) يوضح التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب النوع :

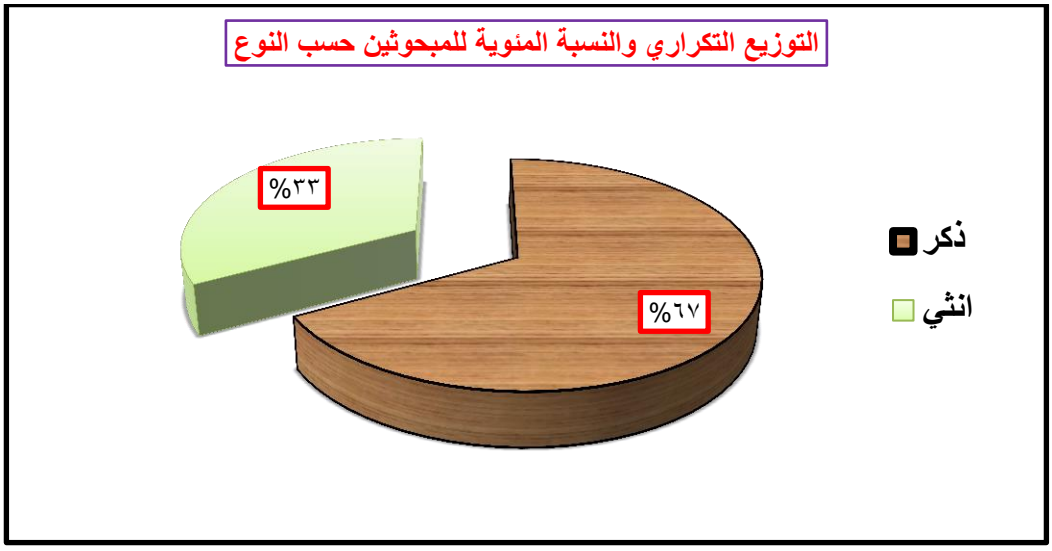

المصدر : المسح الميداني (2018م)

يوضح الشكل (1.4) أن نسبة 67% من المبحوثين ذكور و33% من فئة الإناث ، هذا يتفق مع الكثير من الدراسات التي أُجريت علي المجتمعات القروية التي يغلب فيها الذكور على الإناث في إبداء الرأي والحصول علي الخدمات، ويعود إلى طبيعة العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمعات الريفية التي تقلل من مشاركة المرأة ودورها في إبداء الرأي في الفعاليات التنموية .

شكل (2.4) يوضح التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب الفئات العمرية :

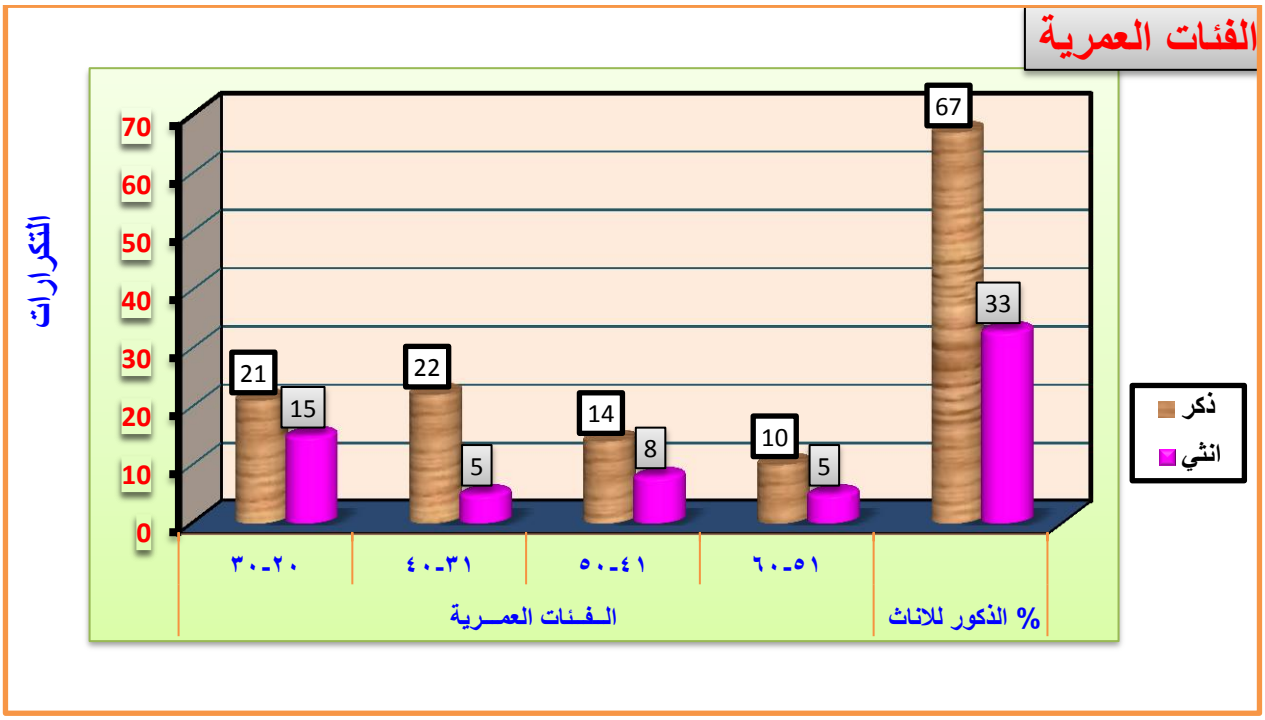

المصدر : (المسح الميداني 2018م)

يوضح الشكل (2.4) أن نسبة 36% من المبحوثين في الفئة العمرية ما بين 20- 30 سنة بنسبة منها (21% ذكور و 15% إناث) ، تليها الأعمار مابين 31- 40 بنسبة 27% . يدل علي أن اغلب الفئات العمرية من الفئات الشابة التي لها القدرة علي العمل والإسهام في تنمية المجتمعات ، لذلك يجب تخصيص برامج للفئات الشابة لاستفادة من طاقاتهم في تعمير الريف وتحقيق التنمية المتوازنة والحد من الهجرة الي المدن .

شكل (3.4) يوضح التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب الحالة الاجتماعية .

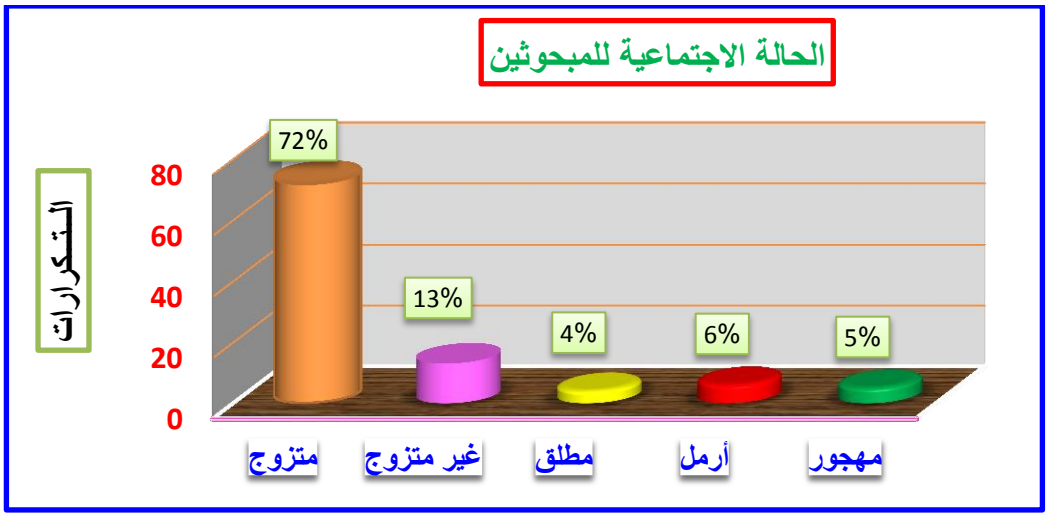

المصدر :(المسح الميداني 2018م)

يوضح الشكل رقم **(3.4)** أن نسبة 72% من المبحوثين متزوجين ،هذا دليل علي أن المجتمع أكثر حوجة لاستمرار مشاريع التنمية لان اغلب فئاته من المتزوجين، وتقل فيها نسبة الطلاق، يدل علي أن المجتمع مستقر ومتماسك وسن الزواج مبكر .

شكل(4.4) يوضح التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين حسب المستوي التعليمي :

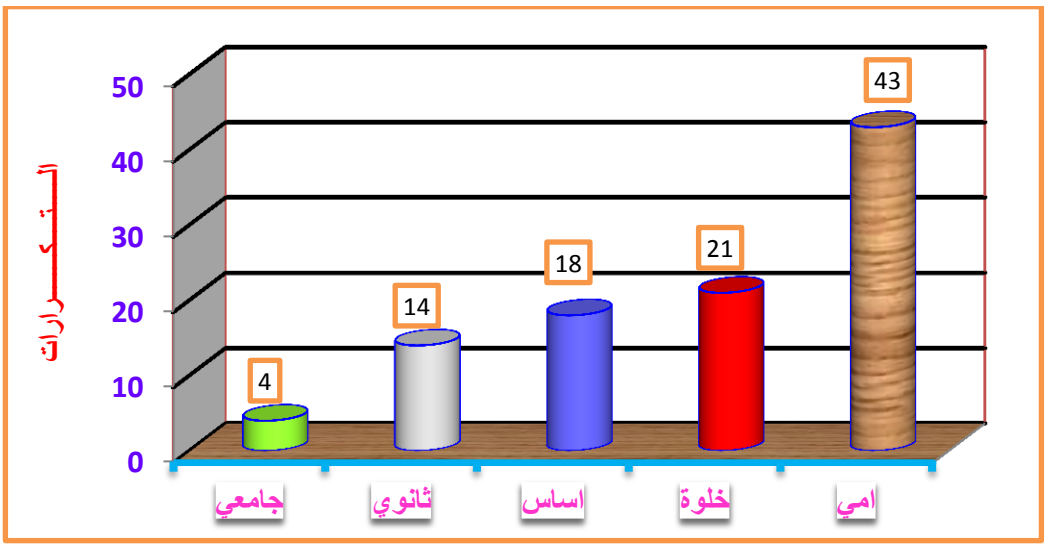

المصدر : (المسح الميداني 2018م)

يوضح الشكل رقم (4.4) أن الأغلبية المطلقة من المبحوثين مستوي تعليمهم أمي بنسبة 43% وبلغت نسبة تعليم الخلاوي والأساس والثانوي والجامعي في مجملها نسبة 57% ، بمقارنة النسبتين يتضح وجود ضعف وقصور واضح في الحصول علي فرص التعليم الرسمي ، هذا يدل علي أن المجتمع لا زال تنتشر فيه الأمية بين الجنسين علي حداً سواء مما يشكل عائق علي استمرار مشاريع التنمية الريفية .

4. 2 جداول تحليل درجات مقياس ليكرت الخماسي :

استخدم الدراسة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين ، وقيمت النتائج وفقا لمقياس ليكرت الخماسي فاشارت الدرجة 5 الي تقدير موافق بشدة والدرجة 1 الي تقدير غير موافق بشدة ، تم حساب طول المدي او درجة القطع بقسمة (4) تمثل عدد المسافات بين الاستجابات علي (5) تمثل عدد الاختيارات يعطي (0.80) تعني طول المسافة بين الاختيار والاخر فتحسب تقدير الدرجات علي نحو التالي كما في الجدول (4 .2) :

الفئة	التقدير
1 – 1.79	غير موافق بشدة
1.80 – 2.59	غير موافق
2.60 – 3.39	محايد
3.40 – 4.19	موافق
4.20 – 5	موافق بشدة

4. 3 اتجاه المبحوثين حسب مشاركة المجتمع في تحديد الفئات المستهدفة والأنشطة التنموية:

جدول (4. 3) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية ودرجة الموافقة لاتجاه المبحوثين حسب مشاركة المجتمع في تحديد الفئات المستهدفة والأنشطة التنموية :

الرقم	الفقـــــــــرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	التقدير	ترتيب الفقرة
1	شارك المجتمع في اختيار فكرة المشروع وتخطيطه مع الجهة المنفذة.	5	23	17	27	18	2.60	1.172	52	محايد	2
2	تم اخذ رأي القادة المحليين عند تحديد أنشطة برامج التنمية التي نفذت بقريتك .	4	22	19	42	13	2.62	1.090	52.4	محايد	4
3	التنسيق والتعاون التي قامت بها الجهة المنفذة مع المجتمع والجهات الاخري في تقديم الخدمة كبيرة	7	20	16	41	16	2.61	1.180	52.2	محايد	3
4	تم تحديد الفئات المستهدفة للمشروع بدقة عالية مع التركيز علي الشرائح الضعيفة والمهشمة .	4	8	10	55	23	2.15	.999	43	محايد	1
5	أنشطة مشاريع التنمية الريفية التي نفذت بمنطقتك من ضمن أولويات المجتمع .	8	29	16	23	24	2.74	1.323	54.8	محايد	5
6	**المجموع**						2.54	1.15	50.9	محايد	

المصدر : التحليل الاحصائي (2018)

يوضح الجدول (3.4) ان النتائج التي تم التوصل اليها حول مشاركة المجتمع في تخطيط فكرة المشروع وتحديد الفئات المستهدفة من خلال عرض المتوسط الحسابي والنسبة المئوية لكل فقرة من فقرات هذا المحور مرتبة ترتيبا تصاعديا حيث تبين الدرجة الكلية لاتجاهات عينة الدراسة نحو الأسئلة المتعلقة بالمشاركة بلغت نسبتها 50.9% و بمتوسط حسابي كلي (2.54) وانحراف معياري (1.15) هذا يدل على نسبة مشاركة المجتمع متوسطة حيث بلغ درجة موافقة المجتمع بتقدير محايد تجاه فقرات هذ المحور ، في ما يلي درجة الاستجابة لكل فقرة في ما يلي :

- الفقرة رقم (4) المتعلقة تحديد الفئات المستهدفة للمشروع احتلت المرتبة الاولي بمتوسط حسابي (2.15) ودرجة موافقة 43% تبين ان نسبة تمثيل الفئات الضعيفة في انشطة المشروع لم تكن بالقدر الكبير ، وتعتبر اقل تقدير من بين الفقرات قد يعود لاستخدام القادة المحليين والصفوة نفوذهم في ترشيح المستفيدين وفق مقتضياتهم الخاصة، مما جعل معايير توزيع الفرص غير دقيقة ظناً منهم بان كل المجتمع ضعيف وبحاجة الي مساعدة ،
- تلت الفقرة رقم (1) مشاركة المجتمع في اختيار فكرة المشروع وتخطيطه مع الجهة المنفذة المرتبة الثانية بدرجة موافقة 52% وبمتوسط حسابي (2.60) وبانحراف معياري (1.172) هذا يوضح أن درجة مشاركة المجتمع في تخطيط أنشطة المشروع متوسطة ،بتقدير محايد، ويعزي ذلك لافتراض بعض المنظمات والهيئات التنموية بأنهم مؤهلون للتفكير بالنيابة عن مصالح المجتمعات ولم يبذلو جهداً لشرح هذه الأهداف للمعنيين وتلقي ملاحظاتهم وأفكارهم عند تخطيطها، مما يتسبب في فشل الكثير من برامج التنمية التي طرحت لدفع عجلة التنمية الريفية ،
- ثم تاتي الفقرة رقم (3) التنسيق والتعاون التي قامت بها الجهة المنفذة مع المجتمع والجهات الاخري في تقديم الخدمة المرتبة الثالثة باهمية نسبية 52.2% وبمتوسط الحسابي (2.61) وانحرف معياري (1.180) ،الدلائل تشير الي ضعف درجة التنسق والتعاون في تقديم الخدمات بين شركاء التنمية الريفية مما يقود الي توجيه الخدمات لبعض المجتمعات التي جلبت لها الخدمة سلفا من جهات أخري، وهي ليس بحاجة إليها وبالتالي يؤدي الي تبديد جهود الجهات المانحة بجانب خلق نوع من عدم تكافؤ فرص الحصول علي الخدمات بين المجتمعات الريفية نتيجة لسوء التنسيق والتعاون.
- الفقرة رقم (2) اخذ رأي القادة المحليين عند تحديد أنشطة برامج التنمية التي نفذت بمنطقة الدراسة حصل علي المرتبة الرابعة بدرجة موافقة 52.4% ومتوسط حسابي (2.62) وانحراف معياري (1.2) ، يتضح من استجابات المبحوثين ان درجة أخذ رأي القادة المحليين جاءت بتقدير محايد وبدرجة موافقة متوسطة بلغ 52.4% ، يدل أن التخطيط المتبع تخطيط فوقي، ولم يتمكن المستفيدون من إبداء آرائهم حول اختيار نوع الانشطة المطلوبة والمفضلة لديهم مما يحد من استدامة مشاريع التنمية الريفية لانها لا تعبر عن تطلعاتهم احياناً،
- الفقرة رقم (5) أنشطة مشاريع التنمية الريفية التي نفذت بمنطقة الدراسة من ضمن أولويات المجتمع تمثل المرتبة الخامسة بدرجة موافقة 54.8% وبمتوسط حسابي (2.74) وانحراف معياري (1.3) ،

يعزي ذلك أحيانا لتخطيط الجهات المنفذة الأنشطة بمفردها بتغمس دور المجتمع واختيار الانشطة ، فلذلك من الطبيعي أن لا تشكل الأنشطة أولوية للمجتمعات نسبة لعدم مشاركة المجتمع في تخطيط برامج التنمية وضعف التنسيق والتعاون بين مقدمي الخدمات بالاضافة الي التحديد الغير دقيق للفئات المستهدفة.

بمقارنة نتائج كل الفقرات نجد ان درجة الموافقة الكلية لجميع الفقرات حول مشاركة المجتمع تتراوح ما بين 43% – 54.8% وبمتوسط حسابي (2.54) وانحراف معياري (1.15) يؤكد ان الاتجاه العام للمبحوثين محايد ودرجة الموافقة متوسطة مما أدى إلى تعثر بعض برامج التنمية الريفية بمنطقة الدراسة .

جدول (4–4) اتجاه المبحوثين حسب اختيار وتكوين لجان التنمية وتدريبهم لنشر المعرفة :

جدول (4 . 4) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية ودرجة الموافقة حول فقرة تكوين وتدريب لجان التنمية ودورها في نشر المعرفة للمستفيدين من مشروع الاحواض المائية :

الرقم	الفقـــــــــرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	التقدير	ترتيب الفقرة
1	عند تكوين لجنة تنمية القرية اختار المجتمع أعضاء من ذوي الخبرة والمعرفة.	5	10	11	58	16	2.30	1.020	46	غير موافق	4
2	تم إشراك النساء في لجان التنمية وكانت لهن دور ملموس في تنفيذ الأنشطة	8	24	17	30	21	2.68	1.270	53.6	محايد	2
3	تلقت لجان التنمية المجتمعية دورات تدريبية عن كيفية تنفيذ الأنشطة التنموية بالمنطقة.	22	37	13	23	5	3.48	1.210	69.6	موافق	1
4	لجان التنمية قاموا بنشر المعرفة للمستهدفين ووزعوا فرص الوصول للموارد للجميع دون تحيز .	5	20	12	41	22	2.45	1.184	49	غير موافق	3
5	**المجموع**						2.70	1.171	54.6	غير موافق	

المصدر : التحليل الاحصائي (2018)

جدول (4.4) يوضح درجة مشاركة المجتمع في تكوين لجان التنمية وتلقي التدريب ودورهم في نشر المعرفة يمكن عرض كل فقرة حسب درجة قوته تنازلياً في ما يلي :

- الفقرة رقم (3) تلقي لجان التنمية دورات تدريبية عن كيفية تنفيذ الأنشطة التنموية بالمنطقة في المرتبة الاولي من حيث درجة الاهمية بمتوسط حسابي (3.48) وانحراف معياري (1.210) وبلغت نسبة الموافقة بتلقي التدريب 69.6% بتقدير موافق ،نخلص من النتائج أن اللجان تلقت تدريبات حول تنفيذ الأنشطة من قبل مشروع الاحواض المائية ومع ذلك كان إسهامهم في التنفيذ دون مستوي المطلوب لأنهم لم يشاركو في تخطيط الأنشطة كما اسلفنا .
- الفقرة رقم (2) مشاركة النساء في لجان التنمية ودورهن في تنفيذ الأنشطة تاتي في المرتبة الثانية بعد تكوين وتدريب اللجان بوسط حسابي (2.68) وانحراف معياري (1.270) وبلغت نسبة الموافقة حول مشاركة النساء في اللجان 53.6% وبتقدير محايد، نخلص من الشواهد أن مشاركة النساء في اللجان ضعيفة حتى إذا شاركن لم تكن لهن إسهام ملموس في الإدارة واتخاذ القرارات المصيرية التي تمس قضايا المجتمع أحيانا، هذا يُعزي لتأثر المجتمع بالعادات والتقاليد والأعراف التي تقلل من شان المرأة في المشاركة الاجتماعية .
- الفقرة رقم (4) لجان التنمية قاموا بنشر المعرفة للمستهدفين ووزعوا فرص الوصول للموارد للجميع حصل علي المرتبة الثالثة من حيث نسبة الاهمية ودرجة الموافقة بوسط حسابي (2.45) وانحراف معياري (1.184) ، وبلغت نسبة الموافقة 49% بتقدير غير موافق، بالمقارنة مع الفقرة رقم (3) نجد ان اللجان لم يقومو بنشر المعرفة بالرغم من تأكيد 69.6% من المبحوثين علي تلقي اللجان دورات تدريبية، يتضح مما سبق أن اللجان غير جديرة علي توصيل المعلومات ولا يكترثون لتوعية وتنوير المستفيدين بما تلقوه من معارف حول كيفية تنفيذ الأنشطة،لأنهم اختيروا بفعل تأثير ونفوذ القادة المحليين دون رغبة المواطنين .
- الفقرة رقم (1) تكوين لجنة تنمية القرية من أعضاء ذوي الخبرة والمعرفة احتلت المرتبة الرابعة بتقدير غير موافق وبوسط حسابي (2.30) وانحراف معياري (1.020) وبلغت نسبة الموافقة 46% حول تمثل اعضاء اللجان من ذوى الدراية والمعرفة بادارة مشاريع التنمية وتعتبر ضعف الكفاءات الادارية للجان التنمية احد معوقات مشاريع التنمية الريفية لذلك يفضل الحرص علي اختيار اعضاء فاعليين ليتمكنوا

من تصريف المهام والمسئوليات الموكل إليها بمهنية وموضوعية تسهم في استدامة مشاريع التنمية بمنطقة الدراسة.

من نتائج الجدول (2.4) نلاحظ ان درجة الموافقة الكلية لجميع الفقرات حول تكوين وتدريب لجان التنمية ودورها في نشر المعرفة هناك تباين في اتجاهات المبحوثين نحو الفقرات ما بين الحياد والموفقة حيث بلغ قيمة الوسط الحسابي الكلي لمجموع الفقرات (2.70) وانحراف معياري (1.171) وهي تقع ضمن مجال الموافقة الضعيفة كما بلغ النسبة المئوية الكلية لفقرات المحور 54.6% وبتقدير غير موافق .

4-5 توزيع التكراري والنسب المئوية حسب الأسباب التي منعت اللجان من نشر المعرفة :

الجدول (5.4) يوضح التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين بالأسباب التي منعت اللجان من نشر المعرفة.

المتغير	الاستجابات	التكرار	%
الأسباب التي منعت اللجان من نشر المعرفة	الاتكالية	14	14
	عدم الكفاءة	31	31
	الانانية	11	11
	المحاباة	26	26
	الجهل بالمعرفة	18	18
المجموع		100	%100

المصدر : (المسح الميداني 2018م)

يوضح الجدول رقم (4- 5) ان نسبة 57 % من المبحوثين أن الأسباب التي منعت اللجان المجتمعية من نشر المعرفة لعدم الكفاءة و المحاباة. هذا دليل علي أن طريقة اختيار وتكوين اللجان لم تراع فيها الأسس والمعايير المهنية التي يُمكن اعضاء لجان التنمية من القيام بمهامهم، بل اختيروا عن طريق المحاباة والتركيز علي ضعاف القدرات أو الذين ليس لديهم سابق خبرات في العمل الإداري والتنظيمي، بجانب انتشار نسبة الأمية في المجتمع .

4- 6 اتجاه المبحوثين حسب تحقيق الاستدامة لانشطة المشروع من جانب المشروع والمجتمع

جدول (6.4) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية ودرجة الموافقة حول فقرات تحقيق الاستدامة لانشطة المشروع من جانب المشروع والمجتمع:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	النتيجة	ترتيب الفقرة
1	الميزانيات المخصصة لتنفيذ الأنشطة كانت منتظمة وكافية طيلة فترة المشروع.	10	14	17	37	22	2.53	1.259	50	غير موافق	7
2	المشروع كان لديه نظام متابعة وتقييم لصيقة ومنتظمة لكل مراحل التنفيذ مع المجتمع .	8	27	24	34	7	2.95	1.104	59	محايد	5
3	اللجان والشيوخ لديهم علم مسبق بكيفية تسيير الأنشطة بواسطة المجتمع بعد انتهاء المشروع وتوقف التمويل .	10	27	12	39	12	2.84	1.237	56.8	محايد	6
4	المجتمع له القدرة علي حفاظ الأنشطة المنفذة والاستمرار في تنميتها بالجهد الشعبي بعد انتهاء التمويل.	7	8	12	49	24	2.25	1.123	45	غير موافق	9
5	تؤثر توفر الدعم الخارجي أو الأجنبي علي استمرار مشاريع التنمية الريفية	61	19	15	5	0	4.36	.916	87.2	موافق بشدة	1
6	توقفت مشاريع التنمية الريفية المنفذة سابقا بقريتك بعد توقف الدعم	52	30	13	4	1	4.28	.911	85.6	موافق بشدة	2
7	المجتمعات المستفيدة لديها إحساس بملكية مشاريع التنمية الريفية المنفذة بمناطقهم .	9	12	16	45	18	2.49	1.185	49.8	غير موافق	8
8	أنت تؤمن بالتغيير ومتفائل في تغيير الواقع الذي تعيشه ولديك الاستعداد التام للمساهمة.	9	35	17	22	17	2.97	1.275	59.4	محايد	4
9	تؤثر ضعف البنية التحتية في المناطق الريفية علي استمرار واستدامة مشاريع التنمية	32	35	11	14	8	3.69	1.276	73.8	موافق	3
10	**المجموع**						3.08	1.126	61.6	محايد	

المصدر : التحليل الاحصائي (2018)

جدول (6.4) يوضح استجابات المبحوثين حول محاور تحقيق الاستدامة من قبل المشروع والمجتمع كما في النقاط التالي :

- الفقرة رقم (5) توفر الدعم الخارجي أو الأجنبي له تاثير علي استمرار مشاريع التنمية الريفية احتلت المرتبة الاولي، بلغ درجة الوسط الحسابي(4.36) وانحراف معياري (0.916) ودرجة موافقة 87.2% بتقدير موافق بشدة تعتبر من اكثر العوامل تاثيرا علي الاستدامة. كما يؤكد الفقرة رقم (6) صحة نتيجة الفقرة السابقة، حيث اشار المبحوثين ان درجة توقف مشاريع التنمية كانت كبيرة بفعل توقف الدعم حيث بلغ الوسط الحسابي (4.28) وانحراف معياري (0.911) بدرجة موافقة 85.6% وكانت اتجاه المبحوثين موافق بشدة ،هذا يعضض أن هناك علاقة قوية بين إيقاف التمويل بنهاية دورة المشروعات التنموية وتوقف مشاريع التنمية الريفية علي مستوي الريف، لان المجتمعات لم تساهم مساهمة ملموسة تجعلها تحرص علي محافظة التنمية المحققة .
- تلت الفقرة رقم (9) تاثير ضعف البنية التحتية في المناطق الريفية علي استدامة مشاريع التنمية الريفية في المرتبة الثانية بعد الدعم المالي من حيث التاثير علي الاستدامة ، يتضح من الجدول (4.4) ان الوسط الحسابي للفقرة (3.69) وانحراف معياري (1.276) وبلغ درجة الموافقة 73.6% بتقدير موافق ، وتعتبر البني التحتية من الدعامات الأساسية في إنديا ح التنمية الريفية بسلاسة للمجتمعات، ولكن المنطقة ينقصها الكثير من البني كالطرق، الكهرباء، وسائل التواصل والاتصال، كل ما ذكر يعضض رأي المبحوثين ويشكل حجر عثرة في سبيل تحقيق التنمية الريفية واستدامتها .
- الفقرات (2، 3، 8) مدي انتظام نظام المتابعة والتقييم ، مسئولية اللجان والشيوخ في تسيير الانشطة ، استعداد ومساهمة المجتمع لتغيير الواقع المعيشي ،يتضح وجود تباين في درجة الموافقة وتتراوح بين 65.8% – 59.4% ووسط حسابي اعلاه (2.97) تقع ضمن مجال الموافقة المتوسطة وكانت درجة التقدير العام للفقرات الثلاث محايد ، هذا يدل علي ان نظام المتابعة غير دقيق واللجان والشيوخ ليس علي دراية بان تحقيق الاستدامة مناط بهم بشكل مباشر بعد انتهاء المشروع وتوقف الدعم وما يترتب علي ذلك من ادوار ومسئوليات تقع علي عاتق المجتمع لاحقا ، ويمكن ان يعزي لضعف مشاركة المجتمعات المستفيدة في عملية التخطيط والتنفيذ وتحديد الأولويات والمتابعة والتقييم ، كما يتضح من نتيجة الفقرة (8) أن المجتمعات الريفية تتطلع لتبدل الأحوال المعيشية التي يعيشونها ويؤمنون بالتغيير ولكن مع ذلك تتباين نظرتهم للتغيير حيث لاحظ الباحث من خلال المقابلات أنهم لا يميلون للعمل التعاوني أو الجماعي بل يفضلون العمل الفردي الذي يعود عليهم بالمكاسب والمنافع الشخصية ولا يتحمسون كثيرا من اجل تطوير الريف بواسطة مجهوداتهم الذاتية، كما لا يحبذون المشروعات التي يحتم عليهم تقديم المساهمات لتحقيق الأهداف العامة للمجتمع ، لذلك المجتمعات الريفية بحاجة الي تحريك وتوعية في المقام الأول بدلا من منحها المشروعات.

- الفقرة رقم (1) درجة كفاية وانتظام الميزانيات المخصصة لتنفيذ الأنشطة طيلة فترة المشروع تاتي في المرتبة السابعة بوسط حسابي (2.53) وانحراف معياري (1.259) وبلغ نسبة درجة الموافقة 50% لذلك جاءت استجابات المبحوثين بتقدير غير موافق، قد يؤدي عدم انتظام الميزانيات وكفايته الي هز الثقة والمصداقية بين المجتمع والجهة المانحة، وتقليل المجتمعات من قيمة التدخلات التنموية والتعامل معها بنوع من عدم المسئولية .
- الفقرة رقم (7) إحساس المجتمعات المستفيدة بملكية مشاريع التنمية الريفية المنفذة بمناطقهم احتلت المرتبة الثامنة بوسط حسابي (2.49) وانحراف معياري (1.185) وبلغ نسبة درجة الموافقة 49.8% وبتقدير غير موافق يبرهن أن المجتمعات لا تحس بملكية الخدمات المقدمة إليها نظراً لضعف مساهمتها في الإعداد والتخطيط والمتابعة لذلك علي الجهات العاملة في المجال التنموي أن تضع في الاعتبار مساهمة المجتمع العينية أو المادية في التنفيذ كشرط أساسي لنشر ثقافة التنمية بالمشاركة.
- الفقرة رقم (4) قدرة المجتمع علي محافظة الانشطة المنفذة بالجهد الشعبي اتت المرتبة التاسعة بقيمة وسط حسابي (2.25) وانحراف معياري (1.123) وتمثل هذه الفقرة اقل درجة موافقة بمقارنتها مع الفقرات الاخري وبلغ نسبة قدرة المجتمع علي محافظة الانشطة ب 45% وكانت اتجاه المبحوثين تجاه الفقرة غير موافق ، يوضح أن المجتمعات الريفية تعتمد اعتماداً كبير في تحقيق التنمية علي جهود المنظمات بشكل أساسي لذلك لابد من تغيير فلسفة التنمية الأحادية المبني علي تحمل توفير كل المدخلات والقيام بتنفيذ كافة مراحل المشروع بواسطة الجهة المانحة دون حث المجتمع بالمساهمة في التنفيذ.

4- 7 مساهمة المجتمع في تنفيذ أنشطة المشروع :

الشكل (4. 5) يوضح التوزيع التكراري والنسب المئوية حسب مساهمة المجتمع في تنفيذ أنشطة المشروع

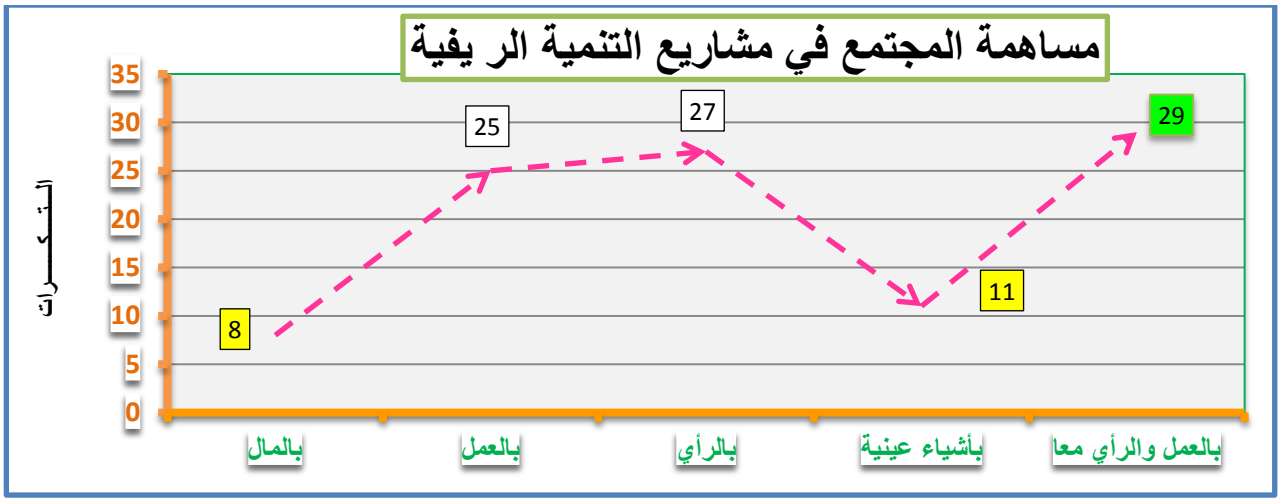

المصدر : (التحليل الإحصائي 2018م)

أوضح الشكل رقم (4 .5) أن مشاركة المجتمع في تنفيذ المشروعات تركزت علي إبداء الرأي والعمل بنسبة 29%، 11% بأشياء عينية، 8% بالمال ، يتضح من النتائج أن مشاركة المجتمع انحصر بشكل كبير علي إبداء الرأي والقيام ببعض الأعمال المتعلقة بتفيذ الانشطة، أما مشاركتهم بالمواد العينية والمال ضعيفة جداً لذلك من المهم جدا إلزام المجتمعات بالمشاركة الفعلية في تنفيذ المشاريع كما أسلفنا .

4-8 فترة توقف أنشطة مشاريع التنمية الريفية بعد توقف الدعم :

الجدول (7.4) يوضح التوزيع التكراري والنسب المئوية للمبحوثين بفترة توقف أنشطة مشاريع التنمية الريفية بعد توقف الدعم .

المتغير	الاستجابات	التكرار	%
فترة توقف أنشطة مشاريع التنمية الريفية بعد توقف الدعم	بعد سنة	34	34
	بعد سنتين	38	38
	بعد ثلاث سنوات	15	15
	بعد اربعة سنوات	9	9
	بعد خمس سنوات	4	4
المجموع		100	%100

المصدر : (المسح الميداني 2018م)

يوضح الجدول رقم (7.4) أن نسبة 72% من المبحوثين يروا أن أعمار مشاريع التنمية بعد توقف تمويل الجهة المنفذة لا تتعدي السنتين ، هذا دليل علي أن المستفيدين غير مستصحبين منذ البداية في دورة المشروع من حيث تصميم فكرة المشروعات وتخطيطها وتنفيذها بصورة جيدة لذلك لا يبذلون جهد كبير أو اهتمام، في تسيير وإدارة المشروعات بواسطة أفراد المجتمع المستفيدين من الخدمة المعنية وقد يميلون الي تقسيم الأصول أو استخدامها لغير الأغراض المخصصة لها ويعزي ذلك نتيجة لجهلهم بالفوائد التي سيجنونها عبر هذه الأنشطة المخططة علي المدى المتوسط والبعيد.

4-9 اتجاه المبحوثين حسب أثر أنشطة المشروع علي تحسين المستوي المعيشي للمستفيدين :

جدول (8.4) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية ودرجة الموافقة حول فقرات تحقيق استدامة لانشطة المشروع من جانب المشروع والمجتمع:

الرقم	الفقـــرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	النتيجة	ترتيب الفقرة
1	ساهم برامج التنمية المنفذة في تحسين المستوي المعيشي للمستهدفين .	13	35	12	23	17	3.14	1.340	62.8	محايد	3
2	مشاريع التنمية التي نفذت بمنطقتك كان لها عائد مادي وخدمي ملموس لبعض أفراد المجتمع .	27	31	12	21	9	4.46	1.329	89.2	موافق بشدة	1
3	أضاف المشروع فعليا للمنطقة ما كانت تفتقر إليه في السابق من الاحتياجات والخدمات التنموية في مجال (الزراعة والبساتين ، الثروة الحيوانية ، المياه ، المراعي ، إنتاج العسل ، الغابات) .	12	34	18	24	12	3.50	1.243	70	موافق	2
4	**المجموع**						3.7	1.30	74	موافق	

المصدر : (التحليل الاحصائي (2018)

جدول رقم (8.4) يوضح اثر انشطة المشروع علي حياة المستفيدين ، احتلت الفقرة رقم (2) المرتبة الاولي بوسط حسابي (3.7) وانحراف معياري (1.30) وبلغت درجة الموافقة 89.2% يؤكد أن لمشايع التنمية اثر مباشر علي دخل ومعاش الأفراد المستفيدين بإتاحتها فرص عمل بديلة مدرة للدخل تمثلت في اقامة المزارع البستانية والحقلية وتمليك الأغنام بالإضافة الي تدريب وتمليك معدات إنتاج والتمويل الاصغر مما انعكس إيجابا عليهم ، ثم تلت الفقرة رقم (3) وبلغ درجة الموافقة 70% ، لاحظ الباحث من خلال مقابلات الاعيان واللجان بان للمشروع دور في تلبية الاحتياجات المتعلقة بالجوانب الإنتاجية والخدمية التي يتطلع المجتمع لبلوغها في السابق نتيجة للتسهيلات التي قدمها في مجال الزراعة ، المياه ، الغابات والمراعي ، انتاج المناحل ، التمويل الأصغر.

كما حصل الفقرة رقم (1) درجة موافقة 62.8% بتقدير محايد وهي اقل استجابة بالمقارنة مع الفقرات الاخري ،ولكن مع ذلك يتضح ان الوسط الحسابي الكلي للفقرات (3.7) ودرجة موافقة 74% بتقدير موافق ، يعني ان للمشروع اثر ايجابي في تحسين حياة المواطنين.

4- 10 اختبارات الفروض :

4. 10. 1 علاقة الارتباط بعض الخصائص الشخصية ببعض معوقات استدامة مشاريع التنمية الريفية

الجدول (8.4) يوضح علاقة ارتباط سبيرمان بين بعض الخصائص الشخصية وبعض معوقات استدامة مشاريع التنمية الريفية:-

المتغير	المقياس	اختيار وتكوين لجان التنمية من ذوي الخبرة والمعرفة	إحساس المستفيدون بملكية مشاريع التنمية المنفذة بمناطقهم	تحديد الفئات المستهدفة للمشروع من الفئات الضعيفة
النوع	معامل الارتباط	.160	.239	.166
	مستوي المعنوية	.111	.017	.100
المستوي التعليمي	معامل الارتباط	0.816	0.351	0.779
	مستوي المعنوية	0.023	.458	0.041

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed). المصدر : (التحليل الإحصائي(2018م)

الاختبار دال إحصائيا عند مستوي معنوية 05. أوضحت نتائج الجدول (4. 8) باستخدام معامل ارتباط سبيرمان توصل الي الاتي :

أولا : نتائج علاقة ارتباط معامل سبيرمان بين النوع وبعض المعوقات دلت علي :

- وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين النوع وإحساس المستفيدين بملكية مشاريع التنمية الريفية عند مستوي معنوية (017.) ووجود علاقة ارتباط طردي ضعيف جداً بلغ قيمته (239. 0) .
- لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين النوع واختيار وتكوين اللجان من ذوي الخبرة والمعرفة، وتحديد الفئات المستهدفة للمشروع عند مستوي معنوية (111. ، 100.) علي التوالي، ووجود علاقة ارتباط طردي ضعيف جدا بلغ قيمها (160. ، 166.) علي التوالي .

ثانياً: أوضحت نتائج المستوي التعليمي مع بعض المعوقات علي :

- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المستوي التعليمي واختيار وتكوين لجان التنمية من ذوي الخبرة والمعرفة وتحديد الفئات المستهدفة للمشروع عند مستوي معنوية (023. ، 041.) علي التوالي، ووجود علاقة ارتباط ارتباط طردي قوي (0.816 ، 0.779) علي التوالي .
- كما لاتوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المستوي التعليمي وإحساس المستفيدين بملكية المشاريع التنمية الريفية عند مستوي معنوية (458.)، ووجود علاقة ارتباط طردي ضعيف بلغ قيمته (351.) .

4 . 2.10 علاقة ارتباط سيبرمان بين توفر الدعم المالي واستدامة مشاريع التنمية الريفية:

الجدول (4. 9) يوضح تحليل علاقة ارتباط سبيرمان بين توفر الدعم المالي واستدامة مشاريع التنمية :

المتغير		استدامة مشاريع التنمية الريفية المنفذة سابقا
توفر الدعم المالي االخارجي أو الأجنبي علي مشاريع التنمية الريفية .	معامل الارتباط	.573**
	مستوي المعنوية	.000
وإحساس المستفيدين بملكية المشاريع التنمية الريفية	معامل الارتباط	-.498- *
	مستوي المعنوية	.049
مشاركة المجتمع في التخطيط والتنفيذ	معامل الارتباط	0.730
	مستوي المعنوية	0.021

المصدر :(التحليل الإحصائي 2018م) **. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed

أظهرت نتائج الجدول (4 .9) وجود علاقة ذات دلالة معنوية عند مستوي (0.01) بين المتغيرات علي نحو التالي :

اولاً : -

يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استدامة مشاريع التنمية الريفية المنفذة سابقاً وتوفر الدعم المالي عند مستوي دلالة معنوية (000.)، ووجود علاقة ارتباط طردي متوسط بلغ (**573.) ، النتيجة تدل علي وجود علاقة ارتباط طردي متوسط بين المتغيرين يدحض صحة فرضية العدم ويؤكد قبول الفرضية البديلة .

ثانياً :-

يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استدامة مشاريع التنمية الريفية المنفذة سابقاً بعد توقف الدعم وإحساس المستفيدين بملكية المشاريع التنمية الريفية عند مستوي دلالة معنوية (.049)، ووجود علاقة ارتباط عكسي ضعيف بلغ (* -.498-) ، النتيجة تدل علي وجود علاقة ارتباط عكسي ضعيف بين المتغيرين يؤكد صحة الفرض البديل .

ثالثاً :-

يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مشاركة المجتمع في التخطيط والتنفيذ واستدامة مشاريع التنمية الريفية عند مستوي دلالة معنوية (0.02) ،ووجود علاقة ارتباط طردي متوسط بلغ قيمته(**.73) ،نتائج الجدول(9.4) ينفي صحة فرضيات العدم وقبول الفروض البديلة بوجود علاقة ارتباط طردي موجب بين توفر الدعم ومشاركة المجتمع في التخطيط مع الاستدامة بينما توجد علاقة ارتباط طردي عكسي بين احساس المستفيدين بملكية مشاريع التنيمية الريفية واستدامتها.

4 . 3.10 تحليل مربع كأي بين توفر الدعم واستدامة مشاريع التنمية الريفية :

الجدول (10.4) يوضح تحليل مربع كأي بين توفر الدعم وتوقف مشاريع التنمية .

المتغيرات	التكرار و%	الاستجابات					المجموع
		موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	
توفر الدعم الخارجي للمشاريع التنموية	التكرار	61	19	15	5	-	100
	%	61	19	15	5	-	%100
توقف مشاريع التنمية الريفية السابقة	التكرار	52	30	13	4	1	100
	%	52	30	13	4	1	%100
قيمة مربع كأي المحسوبة		43.223[a]					
مستوي المعنوية		.000					

أظهرت نتائج تحليل مربع كأي بوجود علاقة ذات دلالة معنوية بين توفر الدعم الخارجي واستمرار مشاريع التنمية الريفية عند مستوي معنوية (.000) وهو اقل من مستوي الدلالة 05.، هذا يدحض فرضية عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين توفر الدعم المالي واستدامة مشاريع التنمية الريفية .

الباب الخامس

النتائج والخلاصة والتوصيات

1.5 مخلص النتائج

أ) نتائج التوزيع التكراري ودرجات مقياس ليكرت

- 67% من المبحوثين ذكور.
- 63 % من المبحوثين أعمارهم في الفئة العمرية (20 – 40) سنة .
- 72% من المبحوثين متزوجين .
- 43% من المبحوثين من الفئة الغير متعلمة .
- الاتجاه العام للمبحوثين حول درجة مشاركة المجتمع في تخطيط وتنفيذ المشروع تتراوح ما بين الموافقة والحياد وبلغ نسبته (43% – 54.8%) وبمتوسط حسابي (2.54) وانحراف معياري (1.15) .
- أكد نسبة 46% من المبحوثين بان تكوين لجنة تنمية القرية من أعضاء ذوي الخبرة والمعرفة وبلغ درجة الموافقة بتقدير غير موافق وبوسط حسابي (2.30) وانحراف معياري (1.020) .
- 69.6% من المبحوثين أشاروا الي تلقي لجان التنمية دورات تدريبية عن كيفية تنفيذ الأنشطة، بتقدير موافق ووسط حسابي (3.48) وانحراف معياري (1.210) .
- 57 % من المبحوثين عزوا الأسباب التي منعت اللجان المجتمعية من نشر المعرفة يعود لعدم الكفاءة و المحاباة .
- 87.2% من المبحوثين أشاروا أن لتوفر الدعم الخارجي أو الأجنبي اثر علي استمرار مشاريع التنمية الريفية ، بدرجة تقدير موافق بشدة ووسط حسابي (4.36) .
- 49.8% من المبحوثين يروا أن المجتمعات المستفيدة ليس لديها إحساس بملكية مشاريع التنمية الريفية المنفذة بمناطقهم وبلغ درجة الاستجابة العام بتقدير غير موافق ودرجة الوسط الحسابي (2.49) .
- القدرة المجتمع في محافظة علي الأنشطة المنفذة بالجهد الشعبي بعد انتهاء التمويل 45% وبلغ درجة الوسط الحسابي (2.25) بتقدير غير موافق .
- 72%من المبحوثين يروا أن أعمار مشاريع التنمية بعد توقف تمويل الجهة المنفذة لا تتعدي السنتين
- ساهم المشروع في تحسين المستوي المعيشي للمستفيدين بدرجة 74% وبلغ قيمة الوسط الحسابي (3.7) بتقدير موافق .

ب) **نتائج اختبارات الفروض**

- يوجد علاقة ارتباط طردي بين النوع ، المستوي التعليمي مع اختيار وتكوين لجان التنمية من ذوي الخبرة والمعرفة ،تحديد الفئات المستهدفة للمشروع وإحساس المستفيدين بملكية مشاريع التنمية الريفية عند مستوي معنوية (0.05) .
- يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين استدامة مشاريع التنمية الريفية المنفذة سابقاً وتوفر الدعم المالي ،إحساس المستفيدين بملكية المشاريع التنمية الريفية، مشاركة المجتمع في التخطيط والتنفيذ عند مستوي دلالة معنوية (000.، 0.049 ، 0.021)، علي التوالي ووجود علاقة ارتباط طردي متوسط بلغ قيمه (**0.573 ، * -498. - ، 0.730) علي التوالي ولكن العلاقة بين الإحساس بالملكية والاستدامة عكسية .

2.5 الخلاصة

هدفت الدراسة في الدرجة الأولي تسليط الضوء علي معوقات استدامة مشاريع التنمية في المجتمعات الريفية من خلال تجربة مشروع ادارة الاحواض المائية – تجمع قري الكدالو بولاية النيل الأزرق .

توصلت الدراسة الي عدة عوامل حدت من استدامة المشاريع، وشكلت حجر عثرة في سبيل تحقيق التنمية الريفية المستدامة، جزء منها يلي المشروع وتمثلت في: عدم مراعاتها مبادئ التخطيط الجيد في تصميم فكرة المشروع، وضعف إشراك المجتمعات المستفيدة مشاركة فعلية في التنفيذ ، قلة التنسيق والتعاون بين المشروع وشركاء التنمية الآخرين في تقديم الخدمات، ضعف انتظام الميزانيات المخصصة لتنفيذ الأنشطة من حيث الكم والميقات خلال دورة المشروع ،هشاشة نظام المتابعة والتقييم لأنشطة المشروع مع المجتمعات بالاخص في فصل الخريف، عدم تمثيل بعض الأنشطة المقدمة أولية من الدرجة الأولي للمستهدفين، أما المعوقات التي كانت ورائها المجتمعات تتمثل في: ضعف القدرات البشرية وانتشار نسبة الأمية بين المستهدفين، اللامبالاة والسلبية الاجتماعية التي اتصف بها المستفيدون وعدم إحساسهم بملكية مخرجات مشاريع التنمية الريفية، الاختيار الغير موفق لأعضاء لجان التنمية سيما الفئات المستفيدة من الأنشطة ، ضعف مسئولية المتابعة والتقييم والمحاسبة ونشر المعرفة من قبل اللجان المجتمعية للمستفيدين. ضعف المساهمة في العمل التنموي والاعتماد علي المنظمات والجهات المانحة في توفير الخدمات .

بالرغم من وجود العوامل والصعوبات التي حالت دون استدامة مشاريع التنمية الريفية وادت الي توقفها ومع ذلك نجد إن المشاريع لها اثر ايجابي واضح علي المستوي المعيشي للمستهدفين من خدمات المشروع .

3.5 التوصيات :-

أ) توصيات الي الحكومة:

- خلق آلية تنسيق بين مفوضيات العون الإنساني والمؤسسات الحكومية لتوجيه الخدمات والمشروعات الي المجتمعات التي بحاجة ماسة لمنع الازدواجية في توزيع الفرص .
- تقوية البني التحتية والتنظيمات الاجتماعية في المجتمعات لتوفير بيئة جاذبة للمشروعات التنموية
- علي الحكومات الالتزام بدفع المكون المحلي المتفق عليه بين الجهة المانحة والحكومة حتي ينعم الريف بتنمية متوازنة ومستدامة
- علي المفوضيات العون الإنساني احكام التنسيق والتعاون في إتباع نظام الإجراءات الموحدة بخصوص منح الاذونات والتصاريح للجهات المانحة والمنفذة لضمان المتابعة والتقييم الجيد للأنشطة.

ب) توصيات الي المنظمات والقطاع الخاص:

- تبني مناهج التنمية بالمشاركة مع المجتمعات في تصميم المشروع من حيث التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم .
- المتابعة والتقييم المستمر لمستفيدي مشروعات التنمية الريفية مع تذليل العقبات التي تحول دون تنفيذ الأنشطة في الوقت المناسب.
- العمل علي تطبيق النماذج التنموية التي أثبتت نجاحها في المجتمعات سابقة مع مراعاة الفروق التي صاحبت التجربة من حيث العوامل (البيئية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية) .
- التعاون والتنسيق بين المنظمات لانشاء قاعدة بيانات مرجعية حول طبيعة المشروعات المنفذة والمجموعات المستفيدة لاستخلاص الدروس المستفادة التي صاحبت المشاريع المنفذة .
- البدء بمشاريع تنموية ذات عوائد مادية ملموسة تشبع الرغبات بحيث يكون مشجعاً علي قبول المشروعات التي لا تظهر نتائجها عاجلا وتتطلب خبرة فنية معقدة .
- توخي الصدق فيما يتعلق بتوفير الخدمات وحل المشكلات ، والعمل علي تحريك المجتمعات نحو الاعتماد علي الموارد المادية والبشرية المحلية .

- الاهتمام بتغيير السلوك الانساني لاحداث تغيرات، المهارية ، المعرفية لحل مشكلاته ذاتيا دون الاعتماد الكلي علي المانحين .

ج) توصيات الي المجتمعات الريفية وشركاء التنمية:

- علي المجتمعات تغير نظرتها وتفكيرها نحو العمل التنموي والتفريق بين العمل الإغاثي والتنموي حتي لا تظن أن تحقيق التنمية مسئولية الجهة المنفذة وعليها أن تنعم بالثمرات .
- علي المجتمعات أعطى نفسها الوقت الكافي في اختيار اللجان وتحديد المستفيدين مع تحري الدقة وإعطاء الأولوية لأفراد ذوي الكفاءة ورح المبادرة لخدمة المجتمع .
- إفراد نسبة لمشاركة المرأة والفئات الضعيفة وذوي الاحتياجات الخاصة في لجان التنمية وكذلك فرص الاستفادة من أنشطة مشاريع التنمية الريفية .
- تمليك المجتمعات الحقائق المتعلقة بتكاليف الأنشطة والمشروعات الريفية المنفذة حتي يعوا بحجم وقيمة المبالغ التي صرفت في سبيل تحقيق التنمية الريفية لهم لكي لا تهدر هذه المجهودات بسوء التقدير .
- إلزام المجتمعات بمساهمة واضحة في تنفيذ المشروعات حتي يحسوا بملكية نتائج مشاريع التنمية الريفية.

المصادر والمراجع :-

أولاً : الكتب والمراجع :

1) الباقر، عمر واحمد ، حسن التيجانى ، (2002م) ، دليل الباحث في كتابة البحث العلمي ، الخرطوم ، جامعة أم درمان الإسلامية وجامعة الرباط : مطابع الحميضي .
2) الفاروق ، حمودة سعد ، (1995م) ، تنمية المجتمعات المحلية (الريفية، الحضرية، المستحدثة، الصحراوية) ، الإسكندرية : المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع.
3) الخواجة ، محمد ياسر ،(2009م) ، علم اجتماع قضايا التنمية ،ط 1 ، القاهرة : دار ومكتبة الأسرار للطباعة والنشر والتوزيع .
4) الكنز ، لبنى محمد ،(2009م) ، دور المؤسسة الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي دراسة ميدانية بمؤسسة سوناطراك ، جامعة بابجي ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، الجزائر .
5) الحاج ، خلود احمد ،(2011م) ضابط مشاريع أول بوحدة التدريب والدعم المؤسسي ، الصندوق الاجتماعي للتنمية ، ط 1 ، اليمن .
6) النور ، عزالدين ادم ، (2007م) ، التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق ، مقرر التنمية الريفية ، كلية تنمية المجتمع ، جامعة زالنجي .
7) درويش ، احمد عبدالرؤوف ، (2013م) ، قضايا التنمية في الدول النامية مقدمة في سوسيولوجيا التنمية ، ط1 ، إسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر .
8) حجيلة ، رحالي عصمت، ورفيقة بوخالفة عمر ، (2012م) ،التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر ، الجزائر : المركز الجامعي تيبازة .
9) حلاوة ، جمال، وصالح علي ،(2009م) ، مدخل إلى علم التنمية ، ط ، بيروت : دار الشروق .
10) حاج احمد وآخرون ، الأمين العوض ، حسن كمال الطاهر ، رباب المحينة ، 2007م ، الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة لتحقيق التنمية ، ورقة عمل عن تجارب التنمية المحلية في الوطن العربي ، الرياض
11) كلمون ، حماد عمر حماد ،(2007م)، مقررات دراسية، قسم التنمية الريفية ،جامعة البحر الأحمر .
12) محمود ، منال طلعت ،(2001م) ، التنمية والمجتمع ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث .

13) ندا ،صفاء علي رفاعي، (2013م) ، المجتمع المدني ومستقبل تنمية المجتمعات الأهلية نموذجا، ط1، إسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر .

14) عبد الله ، محمد عبد الفتاح محمد ،(2007م) ممارسة الخدمة الاجتماعية التنموية في المجتمعات المحلية التقليدية والمستحدثة ، إسكندرية .

15) عبد المطلب، عبد الحميدعثمان (1999م) التمويل المحلى ، الإسكندرية : الدار الجامعية .

16) صابر ،محي الدين، (2000م) ، التغير الحضاري وتنمية المجتمع ، صيدا: منشورات المكتبة العصرية ، بيروت .

17) قدومي، منال عبد المعطي صالح ،(2008م)، دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي : حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس .

18) غانم، سمر خيري مرسي ،(2014م) ، معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي ، دراسة تحليلية بالتطبيق علي جمهورية مصر العربية ،جامعة شقراء، كلية المجتمع بنات بالقويعية ، المملكة العربية السعودية.

ثانياً : التقارير والمجلات الدورية :-

19) أبوزنط ، ماجدة وغنيم ،عثمان ،(2006م) ،التنمية المستديمة :دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى ، مجلة المنارة ، المجلد 11 ،العدد1 .

20) الحسن، عبد الرحمن محمد، (2013م)، دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية ، مجلة الباحث، جامعة بخت الرضا ، السودان، العدد 13 .

21) الأمم المتحدة ،(2015م) ، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ، نيويورك .

22) المعتوق ،اسعد كامل ، (2009م) ، بيانات ومؤشرات التنمية الإقليمية كمدخل لصياغة الأقاليم التنموية ، ورقة عمل حول دراسة حالة الأقاليم السورية ، جامعة دمشق .

23) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،(2003م) ، تقرير الأهداف التنموية للألفية في البلدان العربية نحو 2015م الإنجازات والتطلعات ، نيويورك .

24) هادي ، أزهار سلمان ،(2011م) ، التعليم مؤشرا من مؤشرات التنمية ، دراسة واقع المستوي التعليمي في مصر، كلية التربية الأصمعي، مجلة ديالي ، العدد 53 .

25) سعد الدين، احمد عبد القادر ومحمد خير، النور عبد الرحيم ،(2016م) ، المدرسة المجتمعية ودورها في تنمية المجتمع المحلي ، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة بحري ، العدد 9 .

26) عارف، نصر محمد ،(2008م) ، مفاهيم التنمية ومصطلحاتها، مجلة ديوان العرب، القاهرة ، عدد حزيران 2008 .

27) عباس، خالد صالح ،(2013م) ، مفهوم التنمية وارتباطه بحقوق الانسان بين الإثراء الفكري والتحديات ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بابل ، المجلد 21، العدد 2 .

28) مفوضية الاتحاد الأوربي ،(2004م) ، موجهات دورة ادارة المشروع ، منظمة جايكا ، اليابان .

29) ،العمدة ،بحرالدين عيسي ، شيخ القرية، مقابلة شخصية ، تجمع قري الكدالو، قرية مينزا، (2018م).

30) شركاء خدمات التنمية ،(2015م) ، تقرير النهائي لتقييم المستفيدين من خدمات مشروع الاحواض المائية ، وحدة تنفيذ الدندر .

31) تقرير السنوي ،(2015م) تقرير لجنة التسيير الولائي لمشروع ادارة الاحواض المائية، الوحدة التنفيذة الدندر.

ثالثاً : الوثائق الحكومية :-

32) وزارة الرعاية الاجتماعية الخرطوم ،(2007م) ، التنمية المحلية في السودان الواقع والمأمول، ورشة التنمية المحلية ودورها في التنمية الاجتماعية ، الخرطوم .

33) وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والغابات ، (2017م) ، تقرير معدل الأمطار السنوي ، ادارة التخطيط والمعلومات ، ولاية النيل الأزرق .

34) الجهاز المركز للإحصاء والمعلومات،(2018م)، مكتب الدمازين،قسم الإحصاء،ولاية النيل الأزرق.

رابعاً : البحوث الجامعية :-

35) البشير ، محمد محجوب ، (2005م) ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمشاريع التنمية الريفية في السودان، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الجغرافيا، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات العليا ، كلية الآداب .

36) الخليفة، غادة محمد علي، (2012م) ، معوقات التنمية في المجتمعات الريفية بالتطبيق علي منطقة بان ، رسالة ماجستير في تنمية مجتمع ، كلية تنمية المجتمع ، جامعة النيلين.

37) السعيد، فكرون عاطف ، (2005م)، استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية ، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في علم اجتماع التنمية ،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري ، الجزائر .

38) جبارة ،علا عزام إبراهيم، (2017م) ، التنمية الريفية المستدامة في الأغوار الوسطي الغربية ، رسالة ميدانية لنيل درجة الماجستير في هندسة التخطيط العمراني ،كلية الهندسة وتكنولوجيا المعلومات ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس .

39) حماد ، رشاد حماد علي ،(2010م) ، تقييم المشاريع في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة ، لنيل درجة الماجستير في ادارة الأعمال ، جامعة الأزهر، غزة .

40) كلمون ، حماد عمر حماد ،(2007م) ، دور التمويل في إحداث تنميه ريفية متكاملة ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التنمية الريفية، جامعة البحر الأحمر، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، بورتسودان .

41) مساعد، أيفاق إمام ،(2014م) ، مشروع البطانة للتنمية الريفية المتكاملة و دوره في تحسين وضع المرأة الاقتصادي و الاجتماعي بمنطقة أبودليق ، دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

42) مضوي ، راشدة حسن دفع الله، (2009م) ، اثر المشاركة الشعبية في إدارة محطات المياه الريفية بمنطقة الخوي، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، جامعة الخرطوم، معهد البحوث والدراسات الإنمائية، شمال كردفان .

43) نصر الدين زكريا عبد الله ،(2013م) ، اثر مشاركة تنظيمات المجتمع القاعدية في استدامة التنمية الريفية ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

44) فاروق ،أوشن ،(2015م) ، تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة ، جامعة فرحات عباس ،الجزائر .

45) شنان ، حليمة عبد القادر محمد ،(2003م)، اثر المشاركة الشعبية في إنجاح برامج التنمية المحلية ، دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم.

خامساً : الندوات والمؤتمرات :-

46)السنبل، عبد العزيز بن عبد الله ،(2001م) ، دور المنظمات في التنمية المستدامة ، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي (الأمن مسئولية الجميع) ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض .

47) منشورات الأمم المتحدة ، (1992م) ، مؤتمر الأمم للبيئة والتنمية ، مؤتمر ريودي ، نيويورك .

48) الأمم المتحدة نيويورك ،(2002م) ، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، مؤتمر جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا .

49) رشوان، حسين عبد الحميد أحمد ،(2010م) ، معوقات إدارة التنمية في الدول النامية ، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية .

سادساً : مواقع الانترنت:-

50) الجولاني ، فاديه عمر، (2009م) ، تغير الاتجاهات والتكيف السلوكي في المجتمع المحلي، ط1 ، مصر: المكتبة المصرية،

http://www.hrdiscussion.com/hr16908.htm

51) الموقع الإلكتروني لشركة التنمية الريفية السودانية المحدودة ، 2016/3/28م http://www.srdc.sd

ملحق رقم (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

قسم الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية

الباحث بصدد إجراء بحث لنيل درجة الماجستير

بعنوان : (معوقات استدامة مشاريع التنمية في المجتمعات الريفية)

دراسة حالة : مشروع ادارة الاحواض المائية بتجمع قري الكدالو

ولاية النيل الازرق

تستخدم هذه البيانات السرية لأغراض البحث العلمي فقط يرجي منك التعاون في ملئ هذه الاستمارة.

رقم الاستبانة : .....( ) ضع علامة صح (✓) أمام الإجابة التي تناسبك

أولا : محور الخصائص الشخصية :-

الرقم	الخصائص الشخصية	استجابات المبحوث		
1	النوع	1) ذكر ☐	2) أنثي ☐	
2	العمر	1) 20 – 30 سنة ☐	2) 31– 40 سنة ☐	3) 41– 50 سنة ☐
		4)51 – 60 ☐		
3	الحالة الاجتماعية	1) متزوج ☐	2) غير متزوج ☐	3) مطلق ☐
		4) أرمل ☐	5) مهجور ☐	
4	المستوي التعليمي	1) أمي ☐	2) خلوة ☐	3) أساس/ابتدائي ☐
		4) ثانوي ☐	5) جامعي ☐	6) فوق الجامعي ☐

ثانياً : المحاور المتعلقة بمشاركة المجتمع وتحديد الأنشطة والفئات المستهدفة :-

الرقم	المتغيرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	شارك المجتمع في اختيار فكرة المشروع وتخطيطه مع الجهة المنفذة.					
6	تم اخذ رأي القادة المحليين عند تحديد أنشطة برامج التنمية التي نفذت بقريتك .					
7	التنسيق والتعاون التي قامت بها الجهة المنفذة مع المجتمع والجهات الاخري في تقديم الخدمة كبيرة .					
8	تم تحديد الفئات المستهدفة للمشروع بدقة عالية مع التركيز علي الشرائح الضعيفة والمهشمة .					
9	أنشطة مشاريع التنمية الريفية التي نفذت بمنطقتك من ضمن أولويات المجتمع .					

ثالثاً : محور اختيار وتدريب لجان التنمية:-

الرقم	المتغيرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غ موافق بشدة
10	عند تكوين لجنة تنمية القرية اختار المجتمع أعضاء من ذوي الخبرة والمعرفة.					
11	تم إشراك النساء في لجان التنمية وكانت لهن دور ملموس في تنفيذ الأنشطة					
12	تلقت لجان التنمية المجتمعية دورات تدريبية عن كيفية تنفيذ الأنشطة التنموية بالمنطقة.					
13	لجان التنمية قاموا بنشر المعرفة للمستهدفين ووزعوا فرص الوصول للموارد للجميع دون تحيز .					

رابعاً: محور تحقيق الاستدامة لمشاريع التنمية الريفية من جانب المشروع والمجتمع

الرقم	المتغيرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
15	الميزانيات المخصصة لتنفيذ الأنشطة كانت منتظمة وكافية طيلة فترة المشروع وتأتي في الوقت المناسب .					
16	المشروع كان لديه نظام متابعة وتقييم لصيقة ومنتظمة لكل مراحل التنفيذ مع المجتمع .					
17	اللجان والشيوخ لديهم علم مسبق بكيفية تسيير الأنشطة بواسطة المجتمع بعد انتهاء المشروع وتوقف التمويل .					

الرقم	المتغيرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
18	المجتمع له القدرة علي حفاظ الأنشطة المنفذة والاستمرار في تنميتها بالجهد الشعبي بعد انتهاء التمويل.					
19	تؤثر توفر الدعم الخارجي أو الأجنبي علي استمرار مشاريع التنمية الريفية					
21	توقفت مشاريع التنمية الريفية المنفذة سابقا بقريتك بعد توقف الدعم					
22	تؤثر ضعف البنية التحتية في المناطق الريفية علي استمرار واستدامة مشاريع التنمية الريفية .					
24	المجتمعات المستفيدة لديها إحساس بملكية مشاريع التنمية الريفية المنفذة بمناطقهم .					
25	أنت تؤمن بالتغيير ومتفائل في تغيير الواقع الذي تعيشه ولديك الاستعداد التام للمساهمة لتنمية قريتك .					

خامساً : محور أثر أنشطة المشروع علي حياة المستهدفين :-

الرقم	المتغيرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غ موافق بشدة
26	ساهم برامج التنمية المنفذة في تحسين المستوي المعيشي للمستهدفين .					
27	مشاريع التنمية التي نفذت بمنطقتك كان لها عائد مادي وخدمي ملموس لبعض أفراد المجتمع المختارين في الانشطة المنفذة .					
28	أضاف المشروع فعليا للمنطقة ما كانت تفتقر إليه في السابق من الاحتياجات والخدمات التنموية في مجال (الزراعة والبساتين ، الثروة الحيوانية ، المياه ، المراعي ، إنتاج العسل ، الغابات) .					

14 – برأيك ما هي الأسباب التي منعت اللجان التي تدربت من نشر المعرفة ورفع وعي المواطنين ؟

1/ الاتكالية ☐ 2/ عدم الكفاءة ☐ 3/ الأنانية ☐ 4/ المحاباة ☐ 5/ الجهل بالمعرفة ☐

20) حدد نوع المشاركة التي شارك بها المواطنون في تنفيذ أنشطة المشروع ؟

1/ بالمال ☐ 2/ بالعمل ☐ 3/ بالرأي ☐ 4/ بأشياء عينية ☐ 5/ بالعمل والرأي ☐

23) إذا كان توقف الدعم يؤثر علي استمرار مشاريع التنمية الريفية بعد كم سنة تتوقف الأنشطة ؟

1/ بعد سنة ☐ 2/ بعد 2 سنة ☐ 3/ بعد 3 سنة ☐ 4/ بعد 4 سنة ☐ 5/ بعد 5 سنة وأكثر ☐

شاكرين علي حسن تعاونك الطيب لإثراء العمل التنموي بولاية النيل الأزرق ،،

ملحق رقم (2) : خريطة قري الكدالو بمحلية ودالماحي – ولاية الازرق

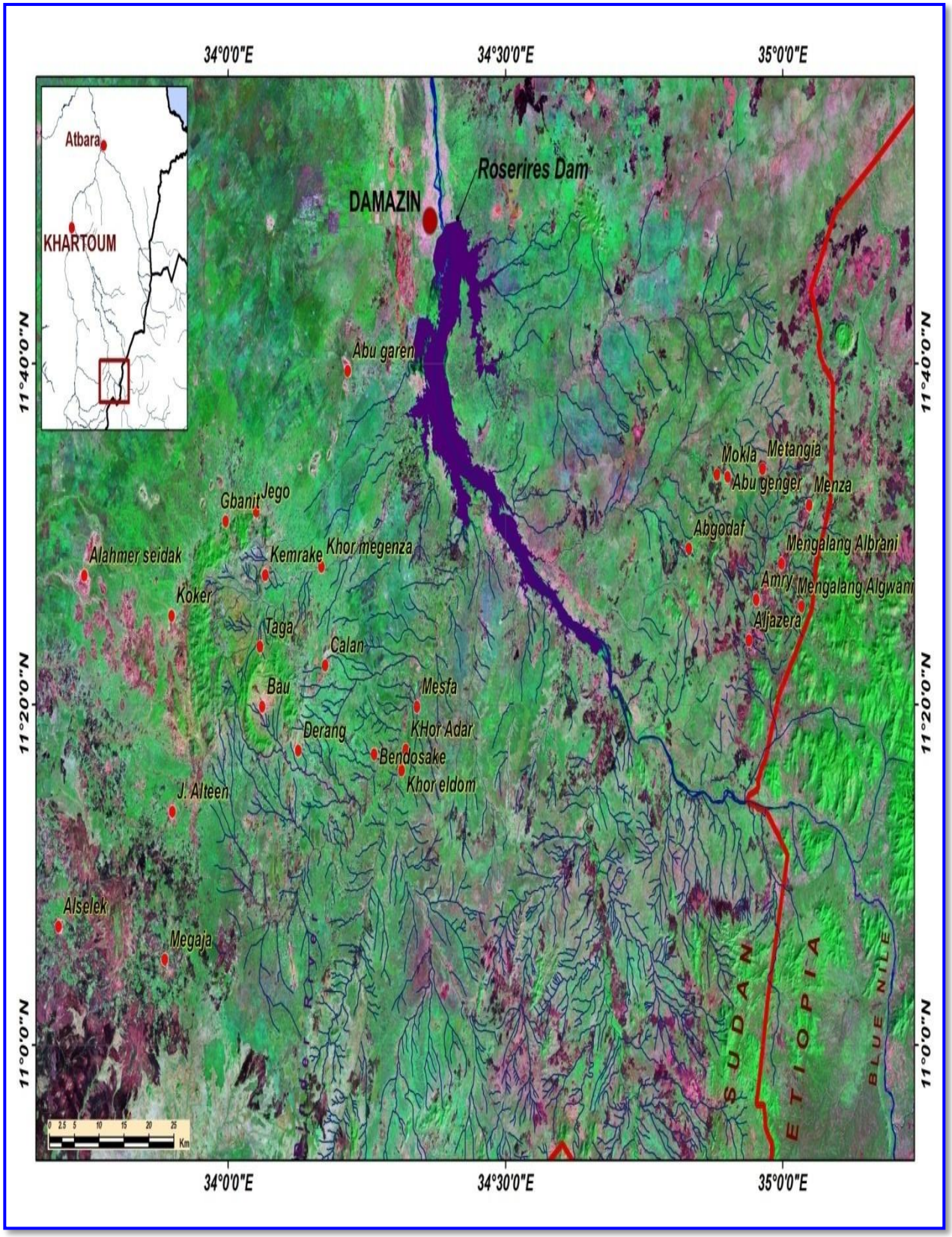

ملحق رقم (3) : قائمة بأسماء المحكمين لاستبانه الدراسة

الرقم	اسم المحكم	الدرجة العلمية	المؤسسة
1	د . الشفاء علي ميرغني	أستاذ مساعد	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات الزراعية
2	د . سعاد إبراهيم	أستاذ مشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات الزراعية
3	استاذ . أمية قسم السيد	أستاذ محاضر	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات الزراعية

ملحق رقم (٤)

بسم الله الرحمن الرحيم

الجهاز المركزى للاحصاء

احصاء النيل الازرق

النمرة ون ز/69/أ/احصاء عمومى

التاريخ 2018/3/11م

القرية	السكان	ذكور	اناث
1- ابوقضاف	981	500	480
2- امرى	828	422	406
3- الجزيرة	1039	785	754
4- جبل النور	1182	603	579
5- منجلنق البرانى	860	439	421
6- منجلنق الحوانى	609	310	298
7- مينزا	3299	1683	1617
8- مكلا	2221	1133	1088

5394 5625